



الفساد السياسي: دراسة في إشكالية المفهوم والقياس

أ. سمية أحمد علي عبد الرجال

المعيدة بقسم العلوم السياسية

كلية التجارة - جامعة أسيوط

lsomiaseif56@gmail.com

أ.م.د مروة محمد عبد المنعم بكر

أستاذ العلوم السياسية المساعد

كلية التجارة - جامعة أسيوط

أ.د عبد السلام علي نوير

أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية

كلية التجارة - جامعة أسيوط

د. هشام عبد المجيد عبد الله

المدرس بقسم الإحصاء والتأمين

كلية التجارة - جامعة أسيوط

المجلة العلمية

كلية التجارة - جامعة أسيوط

العدد الرابع والثمانون - يونيو ٢٠٢٥ م

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

عبد الرجال، سمية أحمد علي ونوير، عبد السلام علي وبكر، مروة محمد عبد المنعم وعبد الله، هشام عبد المجيد (٢٠٢٥). الفساد السياسي: دراسة في إشكالية المفهوم والقياس. *المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط*، العدد ٨٤، ١٣٧-١٩٣.

رابط المجلة: <https://sjcf.journals.ekb.eg/>

الفساد السياسي: دراسة في إشكالية المفهوم والقياس

أ. سمية أحمد علي عبد الرجال

أ.د عبد السلام علي نوير، أ.م.د مروه محمد عبد المنعم بكر،

د. هشام عبد المجيد عبد الله

المستخلص:

يعد الفساد ظاهرة قديمة عرفت جميع الحضارات البشرية بأشكالها المتعددة، وزاد الاهتمام الدولي بها منذ أواخر القرن العشرين؛ نتيجة لما لها من آثار سلبية على رفاهية الأفراد واستقرار الدول والمجتمعات .

يشكل الفساد السياسي موضوعاً مهماً في الدراسات والأدبيات الأكاديمية، وكذلك مجالات العلوم السياسية، بسبب ارتباطه بالكثير من الأبعاد والمعايير المختلفة لمفاهيم أخرى كالفساد بصورة عامة، والفساد الإداري، والفساد المالي، والفساد الاقتصادي، وعمل ذلك بدوره على الصعوبة في إيجاد تعريف محدد وموحد للمفهوم، وكذلك عدم الفهم الواضح لمضمونه، كما تعددت النظريات والاتجاهات الفكرية التي تناولت المفهوم الخاص بالفساد السياسي بالدراسة والتحليل .

يوجد الكثير من الأساليب والمؤشرات التي تعمل على رصد وقياس الفساد والتي من بينها؛ مؤشرات مدركات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية، ومؤشرات الحوكمة الدولية مشتملة على أبعادها الستة الصادرة عن البنك الدولي، ومؤشرات البارومتر العالمي للفساد .

توصل البحث إلى أن الفساد السياسي ظاهرة غامضة ومستترة تسعى الأطراف المشاركة فيها إلى عدم الخروج إلى العلن، وبسبب السرية والكتمان هذا؛ أصبح من الصعب قياس الظاهرة ومعرفة انعكاساتها بصورة واضحة؛ مما يتطلب دراسات على درجة عالية من الاجتهاد البنائي والمنهجي للتغلب على تلك الصعوبة الكامنة في الرصد والتحليل وبناء المنهجية والأطر العلمية المتكاملة للمفهوم.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الفساد السياسي، النظريات المفسرة للفساد السياسي، معايير دراسة الفساد السياسي، مؤشرات قياس الفساد السياسي.

Political Corruption: A Study on the Problematic Nature of the Concept and Measurement

Miss. Somia Ahmed Ali Abd Elrega

lsomiaseif56@gmail.com

Prof. Dr. Abd el-salam Ali Nowier, Assoc. Prof. Marwa Mohamed

Abd-el Moneim Bakr, Dr. Hesham Abd El-meguid Abd- Allah

Abstract:

Corruption is an ancient phenomenon known to all human civilizations in its various forms. International interest in it has increased since the late last century due to its negative effects on individuals' well-being and the stability of countries and societies.

Political corruption has also become an important topic In academic studies and literature, as well as in the fields of political science, due to its connection to many different dimensions and standards of other concepts such as corruption In general, administrative corruption, financial corruption, and economic corruption. This has in turn made it difficult to find a specific and unified definition of the concept, as well as a clear understanding of its content. Various theories and intellectual approaches have studied and analyzed the concept of political corruption.

There are also many methods and indicators used to monitor and measure corruption, including the Corruption Perceptions Index issued by Transparency International, the Worldwide Governance Indicators which include its six dimensions issued by the World Bank, and the Global Corruption Barometer indicators.

The research concluded that political corruption is a mysterious and covert phenomenon where the parties involved seek to avoid public exposure, its secrecy has made it difficult to measure the phenomenon and understand its implications clearly. This requires studies with a high degree of methodological rigor to overcome the inherent difficulties in monitoring, analyzing, and building an integrated methodology of the concept.

Keyword Corruption Political Corruption Theories Explaining Political Corruption Criteria for Studying Political Corruption Indicators for Measuring Political Corruption.

مقدمة:

تعد ظاهرة الفساد السياسي من الظواهر التي لاقت اهتماماً كبيراً على مدار العقود الماضية؛ حيث اهتمام متنام بهذه الظاهرة منذ التسعينيات من القرن العشرين، سواء على المستوى النظري الأكاديمي أو المستوى العملي؛ إذ إنها برزت كقضية سياسية عالمية. يعد التأصيل النظري لكل ظاهرة اجتماعية وإنسانية بداية لا بد منها، في العلوم كافة، ولا سيما العلوم الاجتماعية؛ حيث تعد الكلمات والمصطلحات من أهم الوسائل التي يستخدمها الباحثون في بناء إطار نظري وفكري لتوصيف الظاهرة ومشكلاتها وإيجاد الحلول لها، ويعد مفهوم الفساد السياسي من أهم المفاهيم التي تحتاج إلى ضبط وتحديد؛ حيث إن هذا البحث تتمثل أهميته في إشكالات التعريف التي وضعها الباحثون المهتمون بدراسة الفساد السياسي، وتوضيح أهم مداخل ونظريات الفساد السياسي، وسيتم الإشارة إلى آليات ومقاييس الفساد السياسي.

كما أن قياس الفساد السياسي بصورة مباشرة من الأمور الصعبة للغاية ليس فقط لعدم التوافق على أبعاد المفهوم ومؤشراته، وإنما أيضاً؛ بسبب التضامن الذي يكون ما بين المفسدين ووجود مجموعة من الأطراف الثلاثة التي تسعى إلى تغطية معالم ذلك الفساد وطمسه، كونها أطرافاً قريبة من دائرة المفسدين أو أن لها مصالح تجنيها من الوضع القائم، ويظهر ذلك في الفساد السياسي من خلال أن الدولة تكون تحت سيطرة نخبة تسعى إلى خدمة مصالحها الخاصة.

أولاً: المشكلة البحثية:

يعد الفساد ظاهرة قديمة عرفت جميع الحضارات البشرية بأشكالها المتعددة، وزاد الاهتمام الدولي بها منذ أواخر القرن العشرين، نتيجة لما لها من آثار على تطور الدول والمجتمعات؛ ومن أنواع ذلك الفساد ما يسمى "بالفساد السياسي" الذي يعد من الموضوعات المثيرة للاهتمام والنقاش والدراسة العلمية، نتيجة لأبعاده المركبة والمعقدة، وحال ذلك التعقيد دون إيجاد تعريف موحد ومحدد ومشارك لفهم المضمون الخاص بالفساد السياسي، ومع ذلك تتعدد التعريفات الخاصة به حسب الأطر والأسس الفكرية ولكنها لا ترقى إلى درجة الوضوح والاستقلالية الكاملة التي تعمل على إمكانية تناوله بالدراسة والتحليل ومعرفة الأساليب والمؤثرات التي ترصد الفساد السياسي من النواحي الكمية والكيفية، وعلى الرغم من تعدد المقاييس التي تطرقت إلى قياس هذا المفهوم؛ فإنه ما زال يكتنفه الكثير من الغموض من قبل الجوانب المعرفية والنظرية؛ نظراً لتعدد وتعقد الظاهرة.

من خلال السابق يأتي هذا البحث للتعرف على إشكالية الماهية النظرية للفساد السياسي وكذلك أهم الأطر والاتجاهات الاقتراعات التي ناقشت هذا المفهوم، وبيان أهم إشكالات المؤشرات الخاصة بقياس الفساد السياسي. ويتمثل التساؤل الرئيس للبحث في ما أهم الاتجاهات النظرية التي تطرقت لتوضيح مفهوم الفساد السياسي؟ وإلى أي مدى تتمتع مؤشرات قياس الفساد السياسي بالاستقلالية؟
يتفرع من ذلك التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

١. ما المقصود بمفهوم الفساد السياسي؟
٢. ما أهم النظريات والاتجاهات الفكرية التي تناولت توضيح مفهوم الفساد السياسي؟
٣. ما أهم المعايير والمداخل النظرية التي استند إليها مفهوم الفساد السياسي؟
٤. ما الأساليب والمؤشرات والمقاييس المتعلقة بدراسة الفساد السياسي؟

ثانياً: أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من خلال التالي:

١. أهمية دراسة مفهوم الفساد السياسي كونه أحد المجالات الحديثة التي تطرق إليها علماء السياسة خلال العقدين الماضيين.
٢. دراسة الفساد السياسي من الناحية النظرية؛ إذ إن تطورات المفهوم والظاهرة أدى إلى كونه واحداً من مظاهر التي يجب بحثها وتأسيس إطار نظري واضح ومحدد لها.
٣. هذا البحث قد يكون إضافة إلى المكتبة السياسية؛ نظراً لقلة الدراسات العربية التي تناولت التأصيل النظري للمفهوم وذلك لصعوبة الموضوع من ناحية، ولحساسيته من ناحية أخرى.
٤. التعرف على أهم المقاييس والمؤشرات التي تعمل على قياس الفساد السياسي.
٥. محاولة بناء مداخل نظرية لتحليل ظاهرة الفساد السياسي، ومعرفة أهم المقاييس الخاصة بدراسة هذه الظاهرة.

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

١. تقديم إطار مفاهيمي شامل يساعد في تطوير إطار فكري متكامل لفهم الفساد السياسي والأطر المتعلقة بهذه الظاهرة.
٢. معرفة أهم النظريات التي تناولت التأصيل والتفسير لمفهوم الفساد السياسي.

٣. دراسة وتفسير أهم المداخل والاتجاهات الفكرية التي تناولت مفهوم الفساد السياسي.
٤. توضيح أهم الأساليب والمؤشرات المتعلقة برصد ودراسة الفساد السياسي وإشكالياتها.
٥. دراسة أهم الضوابط التي يمكن وجودها عند قياس الفساد السياسي.

رابعاً: مناهج البحث:

١. الاقتراب البنائي الوظيفي: يعد هذا المنهج من المناهج المهمة في دراسة وتحليل الظواهر الاجتماعية والوظائف التي تؤديها، ويلعب دوراً كبيراً في تحليل العلاقات بشكل شامل، من خلال التركيز على التوازن والاستقرار، وسوف يتم استخدام هذا المنهج من خلال دراسة الفساد السياسي، ومن الممكن أن يقدم رؤى معمقة وشاملة لفهم كيفية انتشار الفساد السياسي وكيفية تأثيره على النظم السياسية والمجتمع ككل (عبد الغني، ١٩٩٢: ٥٠:٥١).
٢. اقتراب الاقتصاد السياسي: يوفر هذا المنهج إطاراً شاملاً لتحليل العلاقة بين السياسة والاقتصاد والعوامل التي تؤثر على الأداء الاقتصادي؛ حيث يتم من خلاله فهم العلاقة بين السياسات الاقتصادية والسلطة السياسية؛ وذلك لدراسة أثر الفساد السياسي على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، من خلال مجموعة الخطوات المتمثلة في فهم طبيعة الفساد السياسي في كل دولة من حالات الدراسة، وجمع البيانات الكمية من الناحية السياسية والاقتصادية من المصادر الخاصة بها، ثم العمل على تحليل العلاقة بين المتغيرات للوصول إلى تحديد العوامل المشتركة والمفارقات بين هذه الدول.
٣. المنهج أو الأسلوب التحليلي والكمي: المنهج التحليلي يركز على تحليل المعلومات والبيانات المتاحة لفهم الظواهر المعقدة، مثل الفساد السياسي. يتم استخدام هذا المنهج لفهم الأسباب والتأثيرات والعلاقات بين المتغيرات المرتبطة بالفساد. يعتمد الباحث في هذا المنهج على التحليل النظري والتفسيري للأدبيات السابقة، والنظريات المتعلقة بالفساد السياسي، إضافة إلى تحليل البيانات النوعية من خلال دراسات الحالة أو المقابلات. وسوف يتم تطبيقه في هذا البحث من خلال:
 - تحليل المفهوم: يتطلب المنهج التحليلي توضيح مفهوم الفساد السياسي وأبعاده المختلفة. يمكن أن يشمل ذلك استعراض الأدبيات السابقة، وتحديد التحديات في تعريف الفساد السياسي.
 - تحليل الأسباب: يتم تحديد العوامل المسببة للفساد السياسي بناءً على الأدبيات والنظريات المعتمدة. يمكن أن يشمل ذلك عوامل سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وقانونية.

■ تحليل البيانات: قد يتم استخدام البيانات النوعية، مثل: المقابلات مع المسؤولين، أو دراسة حالة دولة معينة لفهم كيفية تأثير الفساد السياسي على النظام بأكمله.

أما فيما يتعلق بالمنهج الكمي: يعتمد على استخدام البيانات الرقمية والإحصاءات لتحليل الظواهر. في دراسة الفساد السياسي، يمكن استخدام المنهج الكمي لقياس مستويات الفساد وتأثيره باستخدام بيانات من مصادر متعددة مثل: مؤشرات الفساد، أو بيانات اقتصادية. وسوف يتم تطبيقه في هذا البحث من خلال:

■ قياس الفساد يمكن استخدام مؤشرات مثل: مؤشر مدركات الفساد (CPI) أو مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) لقياس مستويات الفساد السياسي في دول معينة. وكذلك التحليل الإحصائي يتم استخدام تقنيات إحصائية مثل: الانحدار الخطي، أو النمذجة المعادلة الهيكلية (SEM) لفحص العلاقة بين الفساد السياسي والمتغيرات الأخرى مثل: النمو الاقتصادي، الإنفاق الحكومي، أو الاستقرار السياسي.

في هذا البحث الذي يركز على الفساد السياسي، يمكن دمج المنهجين التحليلي والكمي؛ حيث يتم في البداية استخدام المنهج التحليلي لفهم المفهوم وتحديد الفرضيات والعلاقات المفترضة بين المتغيرات. بعد ذلك، يتم استخدام المنهج الكمي لاختبار هذه المتغيرات التي يتم تجميعها للعمل على وجود أساليب قياس مستقلة للظاهرة - محل البحث - باستخدام بيانات كمية وتحليلها إحصائياً؛ للوصول إلى نتائج موضوعية ودقيقة. هذا الدمج يمكن أن يوفر فهماً أعمق للظاهرة من خلال توظيف التحليل النظري، والدعم الكمي للمتغيرات.

خامساً: الدراسات السابقة:

توجد مجموعة من الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الفساد عامة، وأوضحت أن هذه الظاهرة تنسم بالتعقيد والتداخل من حيث التعريف أو المعايير الخاصة بالظاهرة، ومن خلال ذلك سوف يتم عرض لأهم الدراسات التي لها صلة بالموضوع على النحو التالي:

أولاً: الدراسات المتعلقة بالفساد والفساد السياسي:

١. دراسة بعنوان: "الفساد السياسي، والبلاد المتخلفة"، للدكتور علي الدين هلال، دراسة أُلقيت في ندوة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٧م. تناولت هذه الدراسة الحديث عن مفهوم الفساد السياسي من الناحية النظرية، وتعريفاته المختلفة، والأسباب والنظريات المتعددة التي تسعى لفهمه، وكذلك القضايا التي يثيرها الموضوع، خاصة فيما يتعلق بقضايا التنمية والثورة الاجتماعية.

كما ناقشت الدراسة أيضاً؛ الاتجاهات النظرية لدراسة الفساد السياسي من خلال ثلاثة اتجاهات متمثلة في الفساد كونه انحرافاً عن الوظيفة العامة، الفساد كتطبيق لنموذج السوق، الفساد كخروج عن المصلحة العامة، ومنه وجد أن معظم التعريفات في الدراسات السياسية تجمع ما بين التركيز على الفساد السياسي كسلوك، والفساد السياسي بوصفه خروج عن القانون.

ناقشت الدراسة أسباب الفساد ومتغيراته وأهم مستويات تحليل الفساد التي تمثلت في تعريف الفساد انطلاقاً من احترام القواعد القانونية، والثاني ينظر إلى الفساد كونه ظاهرة اجتماعية يدخل في تمثيلها النظام السياسي للقوى والجماعات والمصالح.

وتوصلت الدراسة إلى أن الفساد السياسي نتيجة تخلقها الأوضاع السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في الدولة؛ حيث إنه في أي نظام سياسي يحكم هذه الظاهرة؛ سلوك النخبة الحاكمة كقدوة للمواطنين، ويجب أن يظل الفساد السياسي محفوفاً بالخطر قانونياً ومُداناً اجتماعياً وأخلاقياً.

٢. دراسة بعنوان: " **Corruption :The Facts** " للباحث Danial Kanamann, 1997, foreign, policy.

تناولت هذه الدراسة تعريف الفساد في مستهلها، قدم تساؤلاً تمثل في "هل الفساد يوجد في الدول الفقيرة فقط، ولا يوجد في الدول الغنية؟ وتوصل الباحث إلى أن؛ الفساد يوجد في كل دول العالم ولكن بدرجات متفاوتة، كما أشار إلى أن قضية الفساد ومواجهتها قد أصبحت الشغل الشاغل للباحثين في كافة الدول، واحتلت مركز الصدارة لخطورتها.

وقد انتهى الباحث إلى أن الوسيلة التي يمكن من خلالها مواجهة الفساد هي القيام بعمليات الإصلاح ومشاركة المجتمع المدني؛، للمساهمة في الحل الفعال لتلك القضية، مما يستدعي التعرف على القضايا والأسباب المحورية التي تؤدي إلى وجود الفساد في تلك المجتمعات.

ومن الممكن أن يتم الاستفادة من هذه الدراسة في التوصل إلى أهم أنماط الفساد السياسي والأسباب الحقيقية الكامنة وراءه، والآثار المترتبة عليه، والتعرف على كيفية وجود وظيفة إيجابية للفساد في الدول الموجودة بها، وكذلك العمل على معرفة الدور الذي تضطلع به الحكومات لمواجهة هذه القضية.

٣. دراسة بعنوان: " Political Corruption: An Introduction to the Issues " للباحثة
Amundsen Inge, (Development Studies and Human Rights, Working paper No. 7, 1999)

تتناول هذه الدراسة تصنيف مختلف أشكال الفساد، من أجل الوصول إلى مفهوم للفساد السياسي؛ حتى يكون مفيداً من الناحية التحليلية في العلوم الاجتماعية، وخاصة العلوم السياسية، إضافةً إلى ذلك فقد عالجت الدراسة عدداً من المفاهيم المتعلقة بالفساد والعلاقة بينهما، وركزت أيضاً على إبراز أهم الأسباب والآثار المترتبة على الفساد، إضافةً للمنهجيات الأكثر أهمية التي يُمكن من خلالها إجراء دراسات حول الفساد. وقد تطرقت الدراسة إلى عدة موضوعات فرعية؛ لما لها من الأهمية في المشاركة في إعادة توزيع القدرات الاستخراجية للدولة. وركزت الدراسة على أسباب الفساد واستندت في ذلك على تفسيرات اقتصادية وسياسية. كما أبرزت الدراسة أهم النتائج المترتبة على الفساد، وما لها من مخاطر جسيمة، وتم التوصل إلى ذلك من خلال مجموعة من النتائج السياسية التي تمثلت في :

١. يؤثر الفساد على الطريقة التي يُحكم بها بلد ما، وتعتمد العواقب السياسية للفساد على نوع الفساد الذي يحدث بحد كبير.
٢. كما أشارت الدراسة إلى الطرق التي يُمكن من خلالها الحد من الفساد مُركزة على أن مستوى الفساد يميل للانخفاض مع زيادة مستويات الازدهار الاقتصادي والحكم الديمقراطي.

وخلصت الدراسة إلى أن المنافسة الاقتصادية والسياسية والشفافية والمساءلة ، إلى جانب المبادئ الديمقراطية من الضوابط والتوازنات، تُعد من أدوات الردع اللازمة للفساد، ولكن الاختبار التجريبي لهذا المُنتلق، نتائجه غير مؤكدة، وغير منهجية، ولا ينبغي أن تُعالج مسألة الفساد من وجهة نظر واحدة فقط.

١. دراسة بعنوان: " العوامل والآثار السلبية للفساد " للدكتور مصطفى كامل السيد، ورقة بحثية مُقدمة إلى مؤتمر الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية،(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان: ٢٠٠٤).

تناول الباحث في هذه الدراسة ظاهرة الفساد، وأوضح أنه لا يوجد مجتمع خالٍ من الفساد وأن سبب هذه الظاهرة في الأساس تم إرجاعه إلى غياب الحكم الصالح، ثم تطرقت الدراسة إلى التفرقة بين الفساد الصغير والفساد الكبير والأوضاع السياسية السائدة المرتبطة بالنظام الحزبي والنظم الانتخابية وسياسات الإصلاح الاقتصادي.

وتطرقت الدراسة إلى أن آثار الفساد المتمثلة في التقليل من شرعية النظام السياسي، والتأثير على الاستقرار السياسي للدولة، وعملية صنع القرار، وكذلك التأثير على النمو الاقتصادي والانكشاف أمام القوى الخارجية، هي إحدى أهم عوامل الضعف والفساد في تلك الدول.

وخلصت الدراسة إلى الحديث عن مؤشر الفساد، وكيف أن الدول العربية تحتل مرتبة مُتدنية في التصنيف العالمي "مقياس الشفافية". وبالتالي يمكن القول إن هذه الدراسة قدمت طرحاً نظرياً جيداً يمكن للدراسة أن تستفيد منه فيما هو متعلق بآثار الفساد وتأثيراته على نظم الحكم والمجتمع وعمليات التنمية.

٢. دراسة بعنوان: "الفساد وعدم الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات" للباحث ناصر صالح، (مجلة دراسات سياسية، عدد ٩، المعهد المصري للدراسات، القاهرة: ٢٠٠٩).

أستهلّت بالحديث عن تعريف الفساد ومظاهره من سيطرة النظم الشمولي، وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وعدم شفافية القوانين؛ مما يفسح المجال لتغيرات مختلفة وعمليات الخصخصة. وكذلك تناول الكاتب سوء استخدام السلطة وكيف أن الجمع بين السلطة والثروة يؤدي بدوره إلى الفساد.

كما تطرقت الدراسة إلى الحديث عن العوامل التي تؤدي إلى السلوك الفاسد، كما تحدث في هذا الكتاب عن كيفية إقامة البناء السليم للمؤسسات والمنظمات والقطاعات في الدولة من أجل الوقاية من الفساد، وذلك من خلال اتباع الإدارة لنظم المحاسبة، وتغيير السياسات الإدارية، ومن خلال تطوير الرقابة والشفافية، والعمل من أجل مواجهة الفساد، وذلك بتبني رؤية مشتركة مع القضاء على المصالح الذاتية. ومحاربة الفساد من خلال التكنولوجيا مع التأكيد على دور منظمات المجتمع المدني.

وخلصت الدراسة إلى أن الاتجاه العالمي ضد الفساد والمتمثل في منظمة الشفافية الدولية، واتفاقية الأمم المتحدة، وكذلك الاتفاقيات الدولية والإقليمية الأخرى في هذا المجال، لمكافحة الفساد، يجب أن تراعي خصوصية كل دولة حتى لا يتعرض المجتمع الدولي لعدم الاستقرار جراء ذلك.

٣. دراسة بعنوان: " الفساد السياسي في المجال العام: دراسة ميدانية على عينة من المجتمع المصري"، للباحث محمود خضر سعيد، (جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، مصر، ٢٠١٧)

تناولت هذه الدراسة دراسة ورصد صور وأشكال الفساد السياسي في المجال العام السياسي المعاصر الذي تتعرض له بعض الجوانب في الدولة، وأبرزت سبل تلافي هذه الظاهرة المعقدة، كما ذكرت الدراسة أن الفساد السياسي ما هو إلا جزء من الفساد العام في الدولة، ولعله من أخطر المظاهر للفساد السياسي.

هدفت الدراسة - أيضاً - إلى دراسة المقولات والاقتراحات النظرية لمفاهيم الدراسة من خلال طرح إطار نظري معين لها، في فهم وتحليل أنماط ومخاطر الفساد السياسي كمدخل النظرية الوظيفية البنائية للمجتمع التي تتسبب في الفساد لمؤسسات الدولة، كما يوضح المدخل البنوي تصوراً للطبيعة الاجتماعية وأسس الحياة العامة لفهم الظاهرة.

توصلت الدراسة إلى أن مفهوم الفساد السياسي ما زال بحاجة ماسة إلى إجراء الكثير من الدراسات والأبحاث الدقيقة؛ لاكتشاف المزيد من مخاطره على الدولة في المجال العام، والكشف عن الجوانب الخفية من مسببات هذا الفساد وطرق الوقاية منه، نحو تحقيق حياة أفضل قائمة على التنوع المؤسسي.

٤. دراسة بعنوان: " **Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform**" by Susan Rose-Ackerman and Bonnie J. Palifka (2019, Cambridge University Press).

تعد هذه الدراسة مرجعاً موسعاً وشاملاً لأنواع الفساد المختلفة، مع تركيز خاص على الفساد السياسي وآثاره وسبل مكافحته. المؤلفتان، تقدمان تحليلاً دقيقاً لكيفية تأثير الفساد على الحكومات والاقتصاديات وما يمكن القيام به للتصدي له. وناقش الكتاب الفساد الفردي الذي يعبر عن تصرفات غير قانونية أو غير أخلاقية يقوم بها فرد واحد. والفساد المؤسسي الذي ينشأ من داخل المؤسسات الحكومية ويصبح جزءاً من الثقافة المؤسسية. والفساد النظامي الذي يعد من أكثر الأنواع في الانتشار ومتجذر في النظام السياسي.

ثم ناقشت الدراسة أسباب الفساد من خلال أن المسؤولين الحكوميين قد يكون لديهم حوافز اقتصادية للانخراط في الفساد بسبب ضعف الرواتب أو الظروف الاقتصادية الصعبة. والقيود المؤسسية التي تتمثل في ضعف القوانين والمؤسسات التي من المفترض أن تمنع

الفساد يمكن أن يؤدي إلى انتشاره. والثقافة السياسية و تعني قبول المجتمع للفساد كجزء من الحياة اليومية يمكن أن يسهم في استمراره وانتشاره.

واختتمت الدراسة بمجموعة من الآثار المترتبة على الفساد السياسي تمثلت في تثبيط النمو الاقتصادي، تقليل الاستثمارات، وتقليل النمو الاقتصادي؛ بسبب زيادة عدم اليقين والتكاليف الإضافية، عدم المساواة الاجتماعية، والفساد يعزز الفجوة بين الفقراء والأغنياء من خلال توزيع غير عادل للموارد والخدمات، وتقويض الثقة في الحكومة، ويؤدي إلى تآكل الشرعية السياسية.

٥. دراسة بعنوان: "الفساد السياسي: نظرة تحليلية"، للباحث عبدالله الأهدل، (جامعة الحديدة، كلية الشريعة والقانون، الجزائر: ٢٠١٩).

تناول الباحث في هذه الدراسة الفساد، وماله من مخاطر اجتماعية واقتصادية وإدارية وسياسية، كما تناول طبيعة الفساد بشكل عام، وتوضيح طبيعة الفساد السياسي وأسبابه وآثاره، وصور وسبل الحد منه، وكما تطرق الباحث إلى أنه لتحقيق هذا الهدف رجع إلى المصادر والمراجع التي لها علاقة بالبحث، ومحاولة جمع ما تفرق منها في الدراسة التحليلية.

من خلال ما تم دراسته توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج كان من بينها:

- إن الفساد هو خروج الشيء عن الاعتدال ، ومن مظاهره: الرشوة، والمحسوبية، والمحاباة، ونهب المال العام.
- الفساد السياسي هو فساد الساسة الحكام ورجال الأحزاب السياسية والمشتغلون بالعمل السياسي، كما أن من آثاره الطغيان والاستبداد وتراجع دور المواطنين في المشاركة، وضعف شرعية النظام السياسي.

٦. دراسة بعنوان: "الفساد السياسي: إعادة النظر في المفهوم" للباحث باسم الزبيدي، (معهد مواطن الديمقراطية وحقوق الإنسان، جامعة بيرزيت، ٢٠٢١).

تناول الباحث في هذه الدراسة التأصيل لمفهوم الفساد السياسي، والعمل على بيان أهم مداخله، والأطر الفكرية التي أطرت له، ثم تطرق الباحث إلى أن الفساد السياسي يرتبط بكل الأنظمة وكل الأزمنة لا يقتصر على دولة بعينها، أو زمن بعينه؛ لذلك خضع الفساد السياسي للكثير من الجدل طوال الوقت. كما تطرق الباحث إلى أن تأثير الفساد السياسي قد تعاضم مع

النظم الملكية ومأسستها؛ بسبب تعاضم الثروة، وتعاضم التفاوت بين المواطنين في تلك الأنظمة.

تناول الباحث - أيضاً - مجموعة من القضايا الأساسية التي لها علاقة بالفساد السياسي وسبل محاربه موازية لموضوعات أخرى مثل: التحول الديمقراطي، واللبلة الاقتصادية، التنمية والنمو الاقتصادي، حقوق الإنسان، حكم القانون، الحوكمة الرشدة، وغير ذلك من القضايا لمجموعة من الدول المتقدمة، والنامية، ومجموعة من الدول العربية.

تناول الباحث، وبصورة خاصة الفساد السياسي في الدول العربية في فترات الربيع العربي وما تلاها؛ عندما وظف الشباب موضوع الفساد ومكافحته كأهم شعاراتهم في مناهضته والعمل على الحد منه؛ بسبب الاختلالات الاجتماعية الناجمة عن سياسات الإصلاح الهيكلي التي تبنتها مجموعة من الدول، وظهور الفئات الغنية التي أنتجت تحولات السياسة الداخلية للدول العربية.

كما أن ظاهرة الفساد السياسي في الدول العربية نشأت نتيجة لإضعاف أهلية الدولة في مكافحة الفساد وإنجاح الإصلاح، وأنه يعد اختطافاً للدولة العربية من قبل مجموعة من النخب المغلقة التي تتشكل من رأس السلطة والملتفين حوله؛ حيث إن انكشاف البيئة الداخلية في المنطقة العربية سمح لها بقيام تحالفات داخل النظم للسيطرة على عملية صنع القرار والسياسات العامة والتشريعات وسيادة القانون وكفاءته.

وسوف يتم الاستفادة من هذه الدراسات السابقة من خلال:

- معرفة الإطار النظري أو المفاهيمي للفساد السياسي والمدارس الفكرية التي تطرقت لهذا المفهوم.
- معرفة أهم المعايير والمقاييس والمؤشرات التي تهتم برصد أبعاد الفساد السياسي.

ثانياً: الدراسات المتعلقة بقياس الفساد السياسي:

١. دراسة بعنوان: " Theoretical Approaches to Measuring Political Corruption: An Analytical Review "، للباحث Robert Johnson، Journal of Political Analysis، ٢٠٢٠.

تستعرض هذه الدراسة النظريات المختلفة المتعلقة بقياس الفساد السياسي، والتي تهدف إلى فهم هذه المؤشرات النظرية التي تُستخدم لتحديد وقياس الفساد في الأنظمة السياسية المختلفة.

تستعرض الدراسة مجموعة من المؤشرات النظرية مثل: مؤشرات الشفافية الدولية، ومؤشرا المشاركة والمساءلة الصادرة عن البنك الدولي، التي تعمل على تحليل التفاعل بين السياسيين والبيروقراطيين، وتأثير الفساد السياسي على القرارات السياسية. كما تحلل مدى فعالية هذه المؤشرات في تقديم صورة دقيقة عن الفساد السياسي عبر الأنظمة السياسية المختلفة.

خلصت الدراسة إلى أن هناك حاجة ملحة لتطوير مؤشرات أكثر شمولية ودقة لقياس الفساد السياسي. تشير النتائج إلى أن المؤشرات الحالية قد تكون محدودة في قدرتها على تقديم صورة كاملة عن الفساد؛ بسبب التباينات بين الأنظمة السياسية والثقافات المختلفة.

٢. دراسة بعنوان: Corruption Measurement and Its Theoretical Foundations: A Cross-National Perspective للباحث، Emily Clark، International Journal of Governance، ٢٠١٩.

تتناول هذه الدراسة الأسس النظرية لقياس الفساد السياسي من منظور متعدد الجنسيات. تسعى إلى تحليل المؤشرات المستخدمة في قياس الفساد وكيفية تطبيقها في سياقات مختلفة.

كما تستعرض الدراسة مجموعة من المؤشرات مثل: مؤشرات الحوكمة العالمية، ومؤشرات النزاهة الدولية، وتقييمات البنك الدولي. وتحلل الدراسة كيفية استخدام هذه المؤشرات؛ لتقديم تقييم شامل للفساد السياسي في مختلف الدول. تشير النتائج التي توصلت إليها إلى أن هناك تباين كبير في فعالية المؤشرات المختلفة حسب السياق الوطني والثقافي. توضح الدراسة أن المؤشرات النظرية تحتاج إلى تكيف لتناسب البيانات السياسية المختلفة لضمان تقديم تقييم دقيق للفساد. كما يوصي الباحث بضرورة تطوير مؤشرات تنسم بالمرونة لتناسب مع السياقات المتنوعة.

٣. دراسة بعنوان: "Evaluating Political Corruption: A Comparative Theoretical Framework" للباحث، James Lee، ٢٠١٩، Comparative Politics Review

تستعرض هذه الدراسة إطاراً نظرياً مقارناً لتقييم الفساد السياسي. تهدف إلى تحليل المؤشرات المختلفة التي تُستخدم في قياس الفساد السياسي وتقييم مدى دقتها وشموليتها. كما تتناول الدراسة مجموعة من المؤشرات مثل: مؤشر مدركات الفساد، ومؤشر الحوكمة، ومؤشرات النزاهة الحكومية. تحلل الدراسة كيفية تكامل هذه المؤشرات لتقديم صورة شاملة عن الفساد السياسي.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تمثلت في أن تكامل المؤشرات المختلفة يمكن أن يوفر تقييماً أكثر شمولية ودقة للفساد السياسي. توضح الدراسة أن استخدام مؤشر واحد قد يكون غير كافٍ لتقديم صورة كاملة عن الفساد. كما يوصي الباحث بضرورة استخدام مجموعة من المؤشرات المتكاملة لتقديم تقييم شامل للفساد السياسي. كما يقترح تعزيز التعاون بين المؤسسات الدولية لتطوير مؤشرات قياس أكثر شمولية ودقة.

سادساً: تقسيم البحث:

سوف يتم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة مبنية على النحو التالي: يأتي المبحث الأول بعنوان: ماهية الفساد السياسي، وإشكالات التعريف من خلال عرض لأهم التعريفات التي تناولت مفهوم الفساد السياسي والأنواع المختلف من الفساد التي تتداخل مع المفهوم محل البحث، وتوضيح أهم مظاهر الفساد السياسي. المبحث الثاني: النظريات والاتجاهات والاقترايات الفكرية لدراسة الفساد السياسي، ويتم من خلاله مناقشة أهم الأطر النظرية المتعلقة بدراسة الفساد السياسي، وكذلك الاقترايات والمعايير التي عملت على دراسة الظاهرة أو المفهوم محل البحث، والمبحث الثالث بعنوان: إشكالات وضوابط ومؤشرات قياس الفساد السياسي؛ الذي يتناول أهم الإشكالات النظرية المثارة عند دراسة الفساد السياسي وما أهم الضوابط الواجب توافرها عند القياس، ثم توضيح لأهم المؤشرات التي تعمل على قياس الفساد ومنها استخلاص لأهم المؤشرات التي تحتويها تلك المقاييس لقياس الفساد السياسي.

المبحث الأول: ماهية الفساد السياسي وإشكالات التعريف:

الفساد السياسي يعد من الظواهر المعقدة والمتعددة الأبعاد التي تواجه المجتمعات الحديثة، كما تتعدد وتنوع إشكاليات التعريف التي يستند إليها الباحثون عند التطرق إلى المفهوم، مما يعكس تعقد الظاهرة نفسها. حيث يتطلب التوصل إلى تقييم تعريف شامل ودقيق للفساد التعرف على أهم هذه المفارقات ليتمكن الباحثون من خلالها أن التوصل إلى توضيح لتلك الإشكاليات والتعريف من صحة النتائج النهائية.

المطلب الأول: إشكاليات التعريف المختلفة للفساد السياسي:

تختلف تعريفات الفساد السياسي وأساليب قياسه بشكل كبير؛ مما يثير إشكاليات متعددة تؤثر على دقة وموضوعية البحوث والجهود المبذولة لمكافحته. هذا البحث يهدف إلى تحليل هذه الإشكاليات وتقديم توصيات لتحسين فهم وقياس الفساد السياسي.

أولاً: الإشكالات المتعلقة بتعريف المفهوم:

تتعدد وتنوع التعريفات الخاصة بالفساد والفساد السياسي؛ حيث لا يوجد تعريف موحد و شامل للفساد سواء بين البيروقراطيين أو الذين يتعاملون مع الجهاز البيروقراطي، ولا بين الأكاديميين الذين يتناولون قضية الفساد بالدراسة والتحليل، كغيره من المصطلحات في العلوم الاجتماعية والسياسية، وهذا يعود إلى تأثره بعاملين:

الأول: يتعلق بمجالات البحوث النظرية التي تناولت دراسة الفساد، وتحديد الأطر النظرية الخاصة بالمفهوم.

الثاني: ضرورة الدقة في التصدي لمفهوم الفساد، لإزالة الغموض الذي يكتنف المفهوم.

١. مفهوم الفساد : Concept of Corruption

توجد مجموعة من التعريفات المتعلقة بالفساد يمكن إيضاحها على النحو التالي:
عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد على أنه: "سوء استخدام السلطة الممنوحة للموظف العام من أجل تحقيق منفعة خاصة، ذاتية أو نفسية لجماعة معينة أو شخص معين" (International, 2016).

يعني الفساد أيضاً: "استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة تتخذ أشكالاً متعددة منها الحصول على الرشوة، أو العمولات من خلال تقديم خدمة، أو عرض عقود المشتريات والخدمة الحكومية أو إفشاء معلومات عن تلك العقود أو المساعدة في التهرب عن دفع الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الممارسات، على حساب المصلحة العامة." (ابن سميئة، ٢٠١٤: ٧)

أما في تعريف البنك الدولي فهو يعني "استغلال السلطة لأغراض خاصة سواء في تجارة الوظيفة أو الابتزاز أو المحاباة أو إهدار المال العام للتلاعب بها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر" (UN:2001:16)

- التعريف السوسيولوجي: ينظر إلى الفساد السياسي كظاهرة اجتماعية تتجلى في المحسوبية، واستغلال النفوذ.

وهناك مجموعة من التعريفات الأخرى للفساد؛ ارتكزت على مجموعة من المعايير يمكن إيضاحها من خلال:

- التعريف المرتكز على كون الفساد السياسي انحرافاً عن الوظيفة العامة: طبقاً لهذه المجموعة من التعريفات فإن الفساد السياسي يرتبط ببيروقراطية مفهوم الوظيفة العامة في الجهاز الحكومي والسلوك المنحرف، وهو ذلك الذي يخرج عن القيم والمعايير، ويتم الربط بين الفساد وبعض الممارسات مثل: الرشوة، أو سوء استخدام السلطة المخولة بمقتضى القانون لاعتبارات فردية أو مالية. إذ يرى بعض الباحثين أن الفساد السياسي هو ذلك السلوك الذي ينحرف عن الواجبات الرسمية للدور العام.

- التعريف المرتكز على الفساد كنموذج للسوق أو المشروع الاقتصادي: ويركز أنصار هذا الاتجاه على إدخال المشروع الاقتصادي على الوظيفة العامة. ويحدث هذا عندما تكون قيم المجتمع والخدمة العامة غير موجودة على الإطلاق، وفي هذه الحالة ينظر المسؤول إلى منصبه كمشروع اقتصادي من حقه استثماره أو الحصول على أكبر قدر من العائد أو الدخل.

- التعريف المرتكز على الخروج عن الصالح العام: يرى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة إدخال مفهوم المصلحة العامة في التحليل بوصف أن الفساد السياسي والسلوك الفاسد هو سلوك غير قانوني يقود إلى الإضرار بالمصلحة العامة؛ ويتضمن إعلاء المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

وبصفة عامة؛ فإن أغلب التعريفات التي وجدت في الدراسات السياسية المعاصرة تجمع بين سمات تمثلت في أن الفساد كسلوك، واعتباره خروجاً عن القانون معياراً للسلوك الفاسد، ويقول آخر طبقاً لجيمس برايس (James Praise) أن الفساد السياسي هو السلوك المخالف للقانون أو هو النمط الذي يستخدم المال لتحقيق أهداف من خلال التأثير على العملية السياسية. (هلال، ١٩٩٧: ٧)

وقد عرفه (نويتين و ديث Newton, Death)، على أنه "استخدام الطرق غير الشرعية: الرشوة، والابتزاز، أو التهديد للتأثير أو السيطرة على صنع قرار السياسة العام، أو

الاستخدام السري للمناصب أو الموارد العامة لأغراض خاصة." (نويتن ، ديث: ٢٠١٥، ٥٤٨)

يعني - أيضاً - الفساد إساءة استخدام السلطة الرسمية الممنوحة إلى الشخص سواء في المجال العام أو النفوذ أو التهاون في تطبيق النظام والاستقرار من خلال المحاباة، والإضرار بالمصلحة العامة، كما أنه يتم من خلال الخروج عن القوانين والأنظمة، أو استغلال غيابهما؛ من أجل تحقيق مصالح سياسية، اقتصادية، مالية، تجارية (النعمي، ٢٠١٦: ١٩)

كما أن هذا التعريف يوضح أن المسؤول يقوم باستغلال منصبه من أجل مصلحة خاصة لجماعته، وهنا يكمن التناقض ما بين التعريف المرتبط بالفساد والحكم الرشيد باعتبار أن الفساد يمثل ضعف المساءلة، ويمكن استنتاج هذه المعادلة للتعبير عن مكونات الفساد في:

الفساد = احتكار للسلطة + حرية التصرف - مساءلة وشفافية

٢. مفهوم الفساد السياسي Concept of Political Corruption

لا يوجد إجماع على تعريف للفساد السياسي؛ إذ تتعدد الزوايا التي ينظر من خلالها الباحثون إلى الفساد السياسي، وتتعدد طرق التحليل، وبذلك يصبح إيجاد تعريف متفق عليه أمراً صعباً. وقد تطرق الكثير من الباحثين، من مجالات أكاديمية مختلفة، إلى إشكاليات إيجاد تعريف متفق عليه للفساد السياسي، كما برزت الأدبيات التي تناولت مفهوم الفساد السياسي خلال العقدين الماضيين من القرن العشرين بصورة كبيرة، ذلك من خلال بيان أن الفساد الإداري الذي يقوم به صغار الموظفين ما هو إلا جزء من الفساد السياسي الذي يكون على القمة، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف جامع على الإطلاق، برزت الكثير من التعريفات التي تعكس المعنى الإجرائي من أجل الوصول إلى معايير يمكن من خلالها الاستناد إلى متغيرات القياس في هذه الدراسة لاحقاً. ومعظم التعريفات الموجودة في الأدبيات تستند بشكل أساسي، إلى التعريف.

تم تعريف الفساد السياسي Political Corruption على أنه "الإخلال المتعمد بقواعد الحياة السياسية المنصوص عليها في الدستور والمواثيق الداخلية للدولة، وكذلك المواثيق والمعايير العالمية التي تم إقرارها بواسطة الهيئات الدولية" (١٧٩، ٢٠٠٨ Szeft:). يُعرف أيضاً بأنه يُمارس من قبل من هم في الهرم السياسي - أو قمة السلطة التنفيذية- من القيادات السياسية ومتخذي القرارات بدءاً من رئيس الدولة مروراً بالوزراء في تطبيق القوانين واللوائح نيابة عن الشعب، بل في صياغة هذه التشريعات أيضاً؛ حيث إن هذا التعريف ركز على نماذج القوى السياسية التي تطبق القوانين مخالفة لمبدأ الشرعية والمشروعية في الحكم" (الأهل: ٣١٠، ٢٠١٦)

ويُقصد بالفساد السياسي من وجهة نظر علماء السياسة: فساد الحكام ورجال الأحزاب السياسية وأعضاء الحكومة والبرلمان والمجالس الشعبية المحلية، والمشتغلين بالعمل السياسي أياً ما كانت مواقعهم وانتماءاتهم السياسية، كما أن الفساد السياسي يُعني استخدام السلطة السياسية؛ لتحقيق أكبر قدر من المكاسب، حيث إنه لا يفيد إلا من هم في السلطة السياسية دون غيرهم. (عدنان، ٢٠١١: ٤-٥)

ويعرف أستاذ علم الاجتماع "جون باديو" John Badio "الفساد السياسي بوصفه المصالح المتبادلة بين النخب السياسية؛ حيث يتم إقحام العلاقات الاجتماعية في ميدان السياسة والإدارة ومختلف المؤسسات فتحصل المحاباة والعشائرية والزيونية؛ ويشترط باديو ضرورة أن تتوافر في هذا السلوك أربعة عناصر هي:

- خرق وانتهاك القواعد والمعايير المشتركة والمصلحة العامة في المجتمع السياسي.
- التبادل غير المشروع بين السوق السياسية (السلطة)، والسوق الاقتصادية (المال)، والسوق الاجتماعية (القيم).
- منح الثروة للأفراد والجماعات للاحتفاظ بالسلطة، والتأثير في عمليات صنع القرارات السياسية، والإدارية العليا.
- حصول أرباح ملموسة لأطراف المبادلة وامتيازات مادية أو رمزية. (العدي، محمد: ١٩: ٢٠٢٠)

بينما يرى صموئيل هنتنغتون (Samuel P. Huntington)، الفساد السياسي على أنه: "الوسيلة لقياس مدى غياب المؤسسات الفاعلة، من خلال أن وجود المؤسسات السياسية أو عدمها مرتبط بالتنمية السياسية والفساد" كما ربط الفساد السياسي بما تقوم به النخب الحاكمة وما يجمعها من مصالح متبادلة بينها وهو يبرز أهمية علاقات العرض والطلب بين النخب السياسية والإدارية.

أما ميني (Meney)، فيعرف الفساد السياسي على أنه "شكل للتبادل الاجتماعي السري، يعتمد من خلاله من يمسون بزمam السلطة السياسية، إلى تقدير سلطات اتخاذ قرار أو نفوذ يمارسونه، بمقتضى تفويض أو وظيفة ما" (لاكوم، ٢٠٠٩: ٣٧).

كما يعد الفساد السياسي مرادفاً للقوة التعسفية، بمعنى استعمال السلطة والقوة لتحقيق غرض يختلف عن الغرض الذي تم على أساسه منح هذه القوة، والفساد يعني عدم أداء أو تجاهل الواجب السياسي، بمعنى الواجب المفترض تأديته نحو الدولة، رغم توافر القدرة، بتأثير دافع الحصول على مكسب شخصي. والفساد السياسي يعني استغلال الموظف العام لمنصبه، وانتهاكه لواجبه، مقابل اعتبارات المصلحة الخاصة، أي الفرد الذي يملك صفة

رسمية بأي جهاز من أجهزة الدولة، بالسلطة المرتبطة بالمنصب الذي يشغله، من أجل تحقيق دخل أكبر على حساب الجماهير. وتشكل المحاباة سمة مهمة من سمات الحياة العامة في الدول النامية، وواجباً اجتماعياً غير قابل للنقاش. (١٩٦٣: ٣٣-٣٤ Wraith).

في حين يعرفه د. معوض على أنه "السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام، سواء كان هذا المنصب يتم بالانتخاب أو بالتعيين في سبيل تحقيق مصلحة خاصة، سواء كانت هذه المصلحة تتعلق بمكاسب مادية أو من خلال استخدام إجراءات للالتجاء إلى تعاملات تخالف الشرعية القانونية" (مصطفى: ٢٠٠٧، ٩).

ويعرفه عماد صلاح عبدالرازق في كتابه الفساد والإصلاح على أنه "الخرق الواضح لقيم النزاهة في أداء الواجب الرسمي عن طريق الإثراء على حساب الغير وعلى حساب المال العام، والإعتداء على قدسية القانون من خلال العلاقات الشخصية والتمييز". (صلاح: ٢٠٠٣، ٨٧).

كما يعرفه إكرام بدر الدين - أيضاً - على أنه "نمط من أنماط السلوك السياسي يقوم به المسؤول أو صاحب المنصب العام من خلال إهدار بعض القيم والضوابط التي تحكمه في أداء عمله سواء وقع تحت طائلة القانون أم لا". (بدر الدين، ١٩٩٣، ٢٦).

يشكل بذلك الفساد السياسي قمة الهرم ما بين أنماط الفساد المختلفة، كونه النوع الأخطر الذي يتعلق بالنخبة والسلطة السياسية، كما لا تتضمن كل ممارساته دفع الرشى أو الأموال؛ فقد تكون المصلحة من أجل استغلال السلطة السياسية من أجل تكديس الثروة الشخصية كهدف بذاته، أو تحقيق مزايا انتخابية، وممارسة المحسوبية السياسية لضمان البقاء في السلطة والمنصب السياسي أكبر فترة ممكنة. بوصف أن السياسيين الذين يقودون المؤسسات التي تحكم آليات تخصيص كل ما في الدولة من مؤسسات.

يمكن من خلال العرض السابق لمجموعة المفاهيم المتعلقة بالفساد السياسي القول إنه من الناحية الإجرائية يُعني "إساءة استخدام السلطة من قبل القادة السياسيين من أجل تحقيق الربح الخاص، ومن أجل زيادة قوتهم و ثروتهم"، ولا يحتاج الفساد السياسي إلى دفع الأموال مباشرة، بل قد يتخذ شكل "تجارة النفوذ". ويشمل مجموعة من الجرائم التي يرتكبها القادة السياسيون خلال توليهم مناصبهم الرسمية أو بعد تركهم لها، وتختلف هذه الجرائم عن التجاوزات السياسية التي يرتكبها الموظفون الرسميون؛ للإضرار بالمصلحة العامة، ولكن هناك فساد آخر أكثر فداحة يقوم به السياسيون؛ وهو دفع الرشى للحصول على منافع محظورة، ويشكل الفساد السياسي عقبة أمام الشفافية في الحياة العامة، كما أن فقدان الثقة بالسياسيين والأحزاب السياسية؛ إذ يعرض المؤسسات الديمقراطية للأخطار وفقدان

الفاعلية. من خلال التعريفات المتعددة التي تناولت مفهوم الفساد السياسي عرضها؛ لا بد من الإشارة إلى الأنواع الأخرى من التي يتداخل معها الفساد السياسي على النحو التالي:

أ. الفساد السياسي وعلاقته بأنواع الفساد الأخرى:

توجد مجموعة من الأنواع المختلفة للفساد التي قد تتداخل مع مفهوم الفساد السياسي وتزيد من الغموض والتعقيد في وضع مفهوم محدد له، وسوف يتم عرض هذه الأنواع على النحو التالي:

١. الفساد الإداري:

يتعلق الفساد الإداري بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية والتنظيمية، وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام خلال تأديته لمهام وظيفته الرسمية، ضمن منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية. فهذا النوع من الفساد يتم داخل الإدارات والوحدات الحكومية من قِبل صغار الموظفين. وهو الذي يواجهها أفراد المجتمع بشكل يومي عند التعامل مع جهات حكومية مثل: إدارة الضرائب، وقطع منح التراخيص وغيرها ... (مسعد، وآخرون، ١٩٩: ٧٦)

٢. الفساد الأخلاقي:

هو ذلك النوع من الفساد المتمثل في الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بالإنسان والموظف خاصة، والقيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل أو بين الوظيفة العامة وأعمال أخرى خارجية دون إذن من إدارته، أو أن يُمارس المحسوبية لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة، وكذلك ممارسة المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يتجسد في (المحاباة الشخصية)، دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة.

٣. الفساد المالي:

ذلك النوع من الفساد الذي يشمل غسل الأموال، والتهرب الضريبي، وتقديم وتلقي الرشاوى في القطاعين العام والخاص؛ لتحقيق مكاسب مالية غير مشروعة. وكذلك يتعلق بسوء استخدام السلطة في عملية المشتريات العامة، بما في ذلك التلاعب في العقود والمناقصات للحصول على مكاسب شخصية أو لتفضيل جهات معينة (Tanzi, V: 1998).

495)

ب. مظاهر الفساد السياسي:

هناك مجموعة متنوعة من المظاهر التي توجد فيها أفعال الفساد السياسي في أغلب الدول على حد السواء، ويتعلق الأمر بالاستغلال غير الأخلاقي للسلطة السياسية من قبل

المسؤولين والقادة الحكوميين لتحقيق مصالح شخصية أو جماعية، ويتضمن الفساد السياسي عدة مظاهر، وهي متمثلة في المظاهر التالية:

١. الرشوة Bribery : وهي متاجرة الموظف بأعمال وظيفته عن طريق طلب أو قبول أو تلقي ما يعرضه صاحب الحاجة مقابل أداء خدمة أو الامتناع عن أدائها. وهي من أكثر مظاهر الفساد السياسي انتشاراً، وتشمل موظفي الحكومة ذوي المراكز الصغيرة؛ أي صغار الموظفين الذين يكونون على اتصال منتظم بالمواطنين، وكذلك تشمل الموظفين ذات الدرجات الخاصة.
٢. المحسوبية Favoritism: وهي إصرار ما تؤيده التنظيمات من خلال نفوذهم دون استحقاقهم له أصلاً ويترتب عن انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين؛ مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات، وزيادة الإنتاج.
٣. الوساطة Mediation: ويرجع انتشار هذا المظهر من مظاهر الفساد السياسي إلى ما تتمتع به المجتمعات من روابط عائلية قوية، فالموظف العام تقع عليه ضغوط مكثفة تدفعه إلى ذلك السلوك؛ حيث تتطلب روابط الدم وصلات القرابة وعلاقات الجيرة والصدقة مثل هذا السلوك؛ أي الوساطة، بل وتشجعه، ومن ثم فإن إحساس الموظف بالالتزام تجاه جماعته التي ينتمي إليها كالأُسرة أو جماعات القرابة والأصدقاء وما إلى ذلك يدفعه إلى منح تفضيلاته النسبية لمواطن دون آخر، وتمييزه مواطن على آخر في العمل.
٤. استغلال النفوذ Exploiting influence : يعد استغلال النفوذ من أكثر صور الفساد السياسي انتشاراً في المجتمعات العربية؛ فوجود السلطة المطلق، مع النفوذ المطلق، وغياب الرقابة يجعل من السلطة التنفيذية بخدمة مجموعة محددة.
٥. شراء الأصوات، وصفقات الانتخابات Election Votes and deals : يمكن النظر إلى شراء الأصوات الانتخابية من قبل السياسيين. كنمط من الرشوة المعكوسة؛ إذ يقوم المرشحون بدفع مجموعة من الأموال، وتقديم التعهدات للناخبين، وقد يقع ذلك ضمن الفساد السياسي بالضرورة، وذلك لانحراف الممارسات عن المنافسة وأساليب الدعاية العلنية، وتضمنها شراء للذمم أو وعوداً فاسدة في جوهرها. أما عن الصفقات التصويتية داخل الهيئات التشريعية أو الحكومية (التنفيذية)، فتتعلق بالخيانة التمثيلية أو الائتمانية، إن تُعني اتفاق المصوتين على مخالفة التشريعات بما يصب في مصالحهم الخاصة.

٦. تسريب أسرار الدولة Leaking state Secrets: لابد أن تكون هناك حرية في الوصول إلى المعلومات، ومزيد من الشفافية في الدول، إذ يُعدان من أهم المعايير التي تضمن النزاهة والحد من الفساد السياسي، فإن ثمة معلومات تعد في أي دولة محجوبة عن الاضطلاع من قبل الجمهور عليها، وبخاصة قضايا الأمن القومي؛ إذ يدخل تسريب مثل هذه المعلومات ضمن قضايا الفساد السياسي، دون النظر إلى تحقيقه مكاسب خاصة من عدمه.

٧. التلاعب السياسي Political Manipulation : يتم ذلك من خلال التلاعب بالمعلومات أو الترويج لمعلومات خاطئة، من شأنها أن تعمل على تضليل الرأي العام، ويختلف التلاعب السياسي عن الدعاية السياسية والأيديولوجيا؛ بأن الأخيرتين تقدمان معلومات واقعية، تعكس عن صاحبها منظوره أو قراءته للواقع، فيما يقوم التلاعب السياسي على الكذب والتحجيم والحجب والتكتم.

٨. شخصية السلطة Personality of Power: يمكن القول إن أي نظام سلطوي فاسد بطبيعته الجوهريّة، كونه يقوم على احتكار السلطة وإقصاء المواطنين عن المشاركة فيها، أما شخصية السلطة فتتم في الأنظمة الديمقراطية، بحيث تتمثل الدولة في شخص واحد، بحكم ارتكازه على الأغلبية البرلمانية، ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى نتائج لا تتعارض مع الأنظمة السلطوية في مؤداها، رغم احتفاظها بالشكل والقنوات الديمقراطية لاحتكار القرار وتعاظم السلطات (الزبيدي، ٢٠٢١: ٢٣٤-٢٣٠).

كما يطبق على المصطلح السابق في بعض الأدبيات "استغلال السلطة والنفوذ": حيث يستخدم الموظف العام السلطة السياسية المخولة إليه للقيام بأعمال غير مشروعة؛ بقصد التأثير على المصالح العامة من أجل مصلحته الشخصية، ومن خلال ذلك يتمكن من التسهيل للغير بالحصول على أموال أو منافع مادية مخالفة للقانون واللوائح والإضرار بمصالح المنظمات، وإهدار المال العام اعتماداً على السلطة الوظيفية وما يرتبط بها من نفوذ وصلاحيات. (الأهدل، ٢٠١٩: ٣٠٥).

من خلال الاتجاهات النظرية والمقاربات والمداخل التي تطرقت إلى توضيح أبعاد المفهوم وماهيته من الناحية النظرية يمكن القول إن هناك مجموعة من الجهود التي حاولت تعريف الفساد السياسي على أنه: هو كل فعل سياسي يشتمل على خيانة المنصب الذي يوجد فيه المسؤول، ويشتمل: خيانة الأمانة، والإضرار بالصالح العام عن طريق الإخلال بالوظيفة السياسية التي تكمن في تحقيق الرؤية التي توافق عليها الشخص مع الدولة، أو المؤسسة

السياسية التابع لها، صراحةً أو ضمناً، بطرق منها احتكار السلطة، وآلية صنع القرار السياسي وإفراغه من مضمونه والإضرار به".

المبحث الثاني: النظريات والاتجاهات والاقترابات الفكرية لدراسة الفساد السياسي:

تعد دراسة الإطار النظري المفاهيمي للفساد السياسي من الموضوعات المهمة التي تتطلب التكامل بين المداخل والنظريات التي تتعلق بالمفهوم؛ حيث إن التعامل مع معطيات المصطلح بنظرة شمولية يتطلب التعامل مع كافة الأبعاد والاتجاهات التي تطرقت له؛ لأنها لا تقتصر في التحليل على بعد واحد أو معيار واحد من معايير دراسة الفساد السياسي، كما أنه لا بد من وجود المنهجية المتكاملة في التعامل مع تلك المداخل والاتجاهات والنظريات للوصول إلى توضيح للمفهوم محل البحث. وسوف يتم ذلك في هذا المبحث من خلال مطلبين؛ الأول بعنوان: النظريات والمداخل الفكرية لدراسة الفساد السياسي. أما المطلب الثاني فبعنوان: المعايير والاتجاهات النظرية لدراسة الفساد السياسي على النحو التالي:

المطلب الأول: النظريات الفكرية لدراسة الفساد السياسي:

تحول مفهوم الفساد من كونه ظاهرة أخلاقية ، إلى كونه من أهم الموضوعات التي تهتم بدراستها مجالات العلوم السياسية، كما يُعدُّ موضوع الفساد السياسي من الموضوعات متعددة الأبعاد والجوانب والتعقيد ، وقد حاول الكثير من العلماء والمفكرين تحليله وفهمه من خلال نظريات متعددة؛ حيث إن هذه النظريات ابتعدت عن الوصف وتفرغت إلى تفسير هذه الظاهرة، وأن هذا التفسير لا يتم بمجرد التعرف على الوظيفة أو المصطلح بل تتعدى هذه النظريات تلك المرحلة؛ وصولاً إلى فهم الظاهرة نفسها وأبعادها المختلفة وهو ما سوف يتم مناقشته من خلال التالي :

أولاً: نظرية الاختلال البنوي (Structural Strain Theory):

رأت نظرية الاختلال البنوي لروبرت ك. ميرتون (Robert K. Merton)، أن الفساد السياسي يحدث كنتيجة لعدم التوافق بين الأهداف الثقافية والوسائل البنوية لتحقيق هذه الأهداف. روبرت ك. ميرتون، عالم الاجتماع الأمريكي، كان من أبرز المفكرين الذين طوروا هذه النظرية في إطار تحليل الانحرافات الاجتماعية.

أهم المبادئ التي استندت عليها النظرية:

تفترض نظرية الاختلال البنوي أن المجتمعات تضع أهدافاً ثقافية معينة، مثل: النجاح المالي، أو الوضع الاجتماعي، التي يتوقع من الأفراد السعي لتحقيقها. ومع ذلك، قد لا تكون الوسائل المشروعة للوصول إلى هذه الأهداف متاحة بالتساوي للجميع؛ مما يخلق ضغوطاً بنيوية (structural strains).

وفقاً لميرتون، هذا التوتر البنوي يمكن أن يؤدي إلى عدة أنواع من التكيف:

١. التوافق (Conformity): الذين يقبلون الأهداف والوسائل المشروعة لتحقيقها.
٢. الابتكار (Innovation): الذين يقبلون الأهداف لكنهم يلجؤون إلى وسائل غير مشروعة لتحقيقها.
٣. التراجع (Retreatism): الذين يرفضون الأهداف والوسائل المشروعة لتحقيقها، ويختارون الانسحاب من المجتمع.
٤. التمرد (Rebellion): الذين يرفضون كلاً من الأهداف والوسائل المشروعة ويعملون على استبدالها.

الانتقادات الموجهة للنظرية:

١. تجاهل الفروق الثقافية: تم انتقاد النظرية لافتراضها أن الأهداف الثقافية هي نفسها بالنسبة للجميع، دون الأخذ في الاعتبار الفروق الثقافية والاجتماعية التي قد تؤثر على الأفراد.
٢. التركيز على الأفراد: تم انتقاد النظرية لتركيزها الشديد على الأفراد وتكيفهم مع الضغوط البنوية، دون الاهتمام الكافي بالهياكل والمؤسسات الاجتماعية التي تسهم في خلق هذه الضغوط.
٣. القصور في التفسير: تعد النظرية تفسيراً غير شامل لجميع أنواع الفساد السياسي؛ حيث يمكن أن يكون الفساد نتيجة لعوامل متعددة ومتداخلة وليس فقط نتيجة لعدم التوافق بين الأهداف والوسائل (Merton, 1938, 627:682).

يمكن تطبيق نظرية الاختلال البنوي لتفسير كيف يمكن للسياسيين والمسؤولين الحكوميين اللجوء إلى الفساد كوسيلة لتحقيق أهدافهم. عندما يجد الأفراد أن الطرق المشروعة للوصول إلى السلطة أو الحفاظ عليها محدودة أو غير فعالة، قد يلجؤون إلى أساليب غير مشروعة مثل: الرشوة، أو المحسوبية، أو استغلال النفوذ.

ثانياً: نظرية الوكالة (Principal-Agent Theory):

تعد نظرية الوكالة لمايكل جنسن وويليام ميكلينغ (Michael G. Jensen)، من أهم النظريات الاقتصادية التي تشرح العلاقة بين الأصل (Principal) والوكيل (Agent) في السياقات المختلفة، بما في ذلك السياقات السياسية. طورت هذه النظرية في الأصل بواسطة مايكل جنسن وويليام ميكلينغ في مجال الاقتصاد.

أهم المبادئ التي استندت عليها النظرية:

تركز نظرية الوكالة على المشاكل التي تنشأ عندما يتم تعيين وكيل (مثل مسؤول حكومي) لإدارة شؤون الأصل (مثل المواطن أو الدولة). تتمثل المشكلة الرئيسية في تباين الأهداف والمعلومات بين الأصل والوكيل، مما يؤدي إلى ما يسمى "مشكلة الوكالة" (Agency Problem).

وفقاً لهذه النظرية، يمكن أن يحدث الفساد السياسي عندما يستغل الوكلاء (المسؤولون الحكوميون) المعلومات غير المتكافئة؛ لتحقيق مكاسب شخصية على حساب الأصل. تشمل الآليات الشائعة للفساد في هذا السياق:

١. المعلومات غير المتكافئة: حيث يمتلك الوكلاء معلومات أكثر دقة من الأصليين؛ مما يمكنهم من اتخاذ قرارات تخدم مصالحهم الخاصة.
٢. المصالح المتضاربة: عندما تختلف أهداف الوكلاء عن أهداف الأصليين؛ مما يدفعهم إلى العمل ضد مصالح الأصليين لتحقيق مكاسب شخصية.

الانتقادات الموجهة إلى النظرية:

١. الافتراضات العقلانية: تعتمد النظرية على الافتراض بأن الأفراد يتصرفون بطريقة عقلانية تماماً؛ مما قد لا يعكس الواقع البشري المعقد.
٢. التركيز على العلاقات الثنائية: تم انتقاد النظرية لتركيزها على العلاقة الثنائية بين الأصل والوكيل دون النظر إلى الديناميات الأوسع التي تؤثر على الفساد السياسي.
٣. إغفال العوامل الثقافية والاجتماعية: كما تم انتقاد النظرية لتجاهلها العوامل الثقافية والاجتماعية التي يمكن أن تؤثر على سلوك الوكلاء والأصيلين. (Jensen and Mackling, 197: 305-320)

وعند تطبيق هذه النظرية على الفساد السياسي، يمكن أن تكون مشكلة الوكالة واضحة عندما يكون هناك فجوة بين ما يعرفه المسؤولون الحكوميون وما يعرفه المواطنون. يمكن أن

يستخدم المسؤولون الحكوميون هذه الفجوة لتحقيق مكاسب شخصية أو لتعزيز مصالحهم الخاصة من خلال ممارسات مثل: الرشوة، أو اختلاس الأموال العامة.

ثالثاً: نظرية الرشوة النظامية (Systemic Corruption Theory):

نظرية الرشوة النظامية لماثيو ستان (Matthew Stan)، تُركز على كيفية تحويل الفساد من سلوك فردي إلى ممارسة نظامية متجذرة في النظام السياسي والاجتماعي. أهم المبادئ التي استندت عليها النظرية:

تقترح هذه النظرية أن الفساد يصبح نظامياً عندما تتغلغل ممارسات الفساد في جميع مستويات الحكومة والمجتمع. يحدث هذا عندما تتوافق المصالح الشخصية للمسؤولين مع بنية النظام بحيث يتم تعزيز الفساد وتدعيمه بدلاً من معاقبته. يعني ذلك أن الفساد لا يُنظر إليه كتصرف منحرف عن القاعدة، بل كجزء من النسيج اليومي للعمل الحكومي. الانتقادات الموجهة إلى النظرية:

١. التركيز المفرط على البنية: تم انتقاد النظرية لتركيزها الكبير على الهياكل والبنى النظامية؛ مما يغفل الأبعاد الفردية والأخلاقية في سلوك الفساد.
٢. التعميم: قد تكون النظرية تعميمية بشكل مفرط؛ حيث يمكن أن تختلف ديناميكيات الفساد بين البلدان والثقافات المختلفة.
٣. نقص الحلول العملية: تقدم النظرية تحليلاً شاملاً لكيفية انتشار الفساد، لكنها قد تكون أقل فعالية في تقديم حلول عملية ملموسة لمكافحة الفساد النظامي.

عند التطبيق على الفساد السياسي لفهم كيفية تحول الفساد إلى جزء لا يتجزأ من النظام السياسي في بعض البلدان. عندما يصبح الفساد نظامياً، تكون المؤسسات مصممة بطريقة تعزز وتحمي الفساد، مثل: وجود قوانين غير فعالة، أو غير مطبقة، ونقص في الشفافية والمساءلة.

رابعاً: نظرية السلطة الاحتكارية (Monopoly Theory):

تعد نظرية السلطة الاحتكارية التي تم تقديمها من خلال كلينت آدمز (Kelent. Adoms)، كان من بين العلماء الذين قدموا كإطار لفهم الفساد السياسي؛ حيث ركزت النظرية على كيف يمكن أن يؤدي الاحتكار في السلطة إلى انتشار الفساد.

أهم المبادئ التي استندت عليها النظرية:

تقترح هذه النظرية أن الاحتكار الاحتكاري للسلطة يؤدي إلى الفساد؛ لأنه يقلل من المنافسة، ويزيد من فرص استغلال السلطة؛ لتحقيق مكاسب شخصية. عندما تكون السلطة مركزة في يد مجموعة صغيرة أو فرد واحد، تكون الفرصة لمراقبة ومحاسبة هؤلاء الفاعلين أقل؛ مما يسهل الفساد.

الانتقادات الموجهة إلى النظرية:

١. عدم شمولية التفسير: تنتقد النظرية لأنها قد لا تفسر بشكل كامل الفساد في الأنظمة السياسية التي تتمتع بتعددية سياسية.
 ٢. التركيز على الاحتكار: تركز النظرية بشكل كبير على الاحتكار كسبب للفساد، متجاهلة العوامل الأخرى التي قد تسهم في انتشار الفساد.
 ٣. إغفال الدور الثقافي: لا تأخذ النظرية في الاعتبار الدور الذي قد تلعبه القيم الثقافية والاجتماعية في تعزيز أو مكافحة الفساد. (Adams, 1974:101)
- يمكن تطبيق هذه النظرية لفهم الفساد في الأنظمة السياسية؛ حيث تتركز السلطة بشكل كبير، مثل: الأنظمة الديكتاتورية، أو الأنظمة التي تسيطر فيها حزب واحد على الحكومة بشكل مطلق. في مثل هذه الحالات، قد يستغل القادة والمسؤولون الحكوميون سلطتهم المطلقة دون خوف من المحاسبة أو العقاب.

خامساً: نظرية الفساد الثقافي (Cultural Corruption Theory):

نظر صامويل هنتنغتون (Samuel P. Huntington)، في كتابه "صدام الحضارات"، إلى أن الثقافات المختلفة قد تتبنى مستويات مختلفة من التسامح مع الفساد بناءً على معاييرها وقيمها الثقافية.

أهم المبادئ التي استندت عليها النظرية:

ترتكز هذه النظرية على أن الثقافة تلعب دوراً حاسماً في تشكيل مواقف الأفراد تجاه الفساد. يمكن أن تتبنى بعض الثقافات قيماً وأعرافاً تسامحية تجاه الفساد؛ مما يجعل الممارسات الفاسدة مقبولة اجتماعياً، بل وأحياناً مرغوبة.

الانتقادات الموجهة إلى النظرية:

١. التبسيط الثقافي: يمكن أن تُنتقد النظرية لتبسيطها المفرط للعلاقة بين الثقافة والفساد؛ حيث يمكن أن تكون هناك عوامل متعددة تؤثر على مستوى الفساد في المجتمع.
٢. الحتمية الثقافية: تروج النظرية لفكرة أن الثقافة تحدد بشكل كامل مستويات الفساد، مما يغفل إمكانية التغيير والإصلاح الثقافي.

٣. إهمال العوامل الاقتصادية والسياسية: تركز النظرية بشكل كبير على الثقافة، متجاهلة التأثيرات الاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تكون عوامل حاسمة في انتشار الفساد. (

Huntington, 1968:57)

وفقاً لهذه النظرية، يمكن أن يكون الفساد أكثر شيوعاً في المجتمعات التي تتبنى قيماً ثقافية تبرر أو تتسامح مع الفساد. على سبيل المثال، في بعض الثقافات قد يُنظر إلى تقديم الرشاوى على أنها جزء طبيعي من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، بدلاً من كونها انتهاكاً للقانون.

سادساً: النظرية البنائية الوظيفية (Functional Structure Theory):

في هذه النظرية عرض مايكل كولير (Michael Collier)؛ أهم المتغيرات الاجتماعية والبنائية والتحويلات التي تحدث داخل المجتمعات وتتسبب في حدوث سلوك الفساد السياسي في مؤسسات الدولة الحكومية وتأثيرها على المنظمات في المجال العام؛ حيث أشار كولير في هذه النظرية إلى مدى التعقيد والصعوبة في فهم وتحليل الفساد السياسي؛ وذلك نتيجة للتباين الكبير في تناول المفهوم الذي يرجع إلى اختلاف طبيعة الأطر والمجتمعات التي يُدرس فيها، وتبعاً لثقافة كل مجتمع، فما قد يكون فاسداً في مجتمع ما قد لا يكون كذلك في المجتمع الآخر.

يلعب الإطار البنائي الوظيفي دوراً حاسماً لكل مجتمع في تحديد السلوك الفاسد من عدمه، كما أن المعيار الذي يحكم على الشخص بأن السلوك الذي يمارسه فاسد سياسياً هو " المصلحة الأنانية الفردية "، وتكون هذه المصلحة متعارضة مع مصلحة العام، كما كان ذلك متوافقاً مع فكرة " روسو "، التي تبني فيها أن مسؤولي الحكومة هم من اختيار الشعب نحو تصريف إدارة الأمور والأعمال والمسؤوليات للمجتمع.

كما أشار "جونستون ١٩٤٩"؛ أنه عند تنافس المؤسسات والقوى المجتمعية على السلطة السياسية وكذلك مشاركتها في القرارات مع النخبة الحاكمة، يولد هذا فعل الفساد السياسي؛ حيث تتجه النخب الحاكمة بالتعاون مع القوى المجتمعية إلى إخلال بالصالح العام لأجل مصالحهم. (Kawata, 2017:18-22)

تناول في إطار هذه النظرية "جونني تشي كواتا" ظاهرة الفساد السياسي وربطها بوجود دلالات سلبية وجدت في تصرفات أخلاقية عند بعض الأفراد، فالوظيفة الأبرز من وظائف الفساد السياسي هي السيطرة والهيمنة على القرارات السياسية والاقتصادية من بعض

الأفراد الموجودين في السلطة أو الحكومة أو داخل المجتمع، بشكل سلبي ووحدي، وتعمل هذه التصرفات على عرقلة المصالح العامة للمواطنين ، كما حدد أن المعايير السياسية للفساد يجب أن تسبق المعايير القانونية في تحديد خصائص مرتكبي الفساد السياسي في النخب الحكومية أو الحزبية ومعاقبتها من خلال الرأي العام. (Habermas, 1991,32)

من خلال تلك النظرية إذا تم التفرقة بين الفساد العام والفساد الخاص، وتم وضع الفساد السياسي ضمن مفهوم الفساد المقترن بفساد السلطة السياسية الرسمية، مع عدم إغفال الروابط المباشرة مع المؤسسات السياسية في الدولة، فالفساد السياسي طبقاً لهذه النظرية يعمل على انتهاك الصالح العام من خلال بروز سطوة بعض النخب السياسية في مقابل استخدام مناصبهم لتحقيق المصالح الخاصة بهم.

المطلب الثاني: الاتجاهات والمعايير والمقاربات النظرية لدراسة الفساد السياسي:

يوجد مجموعة من الاتجاهات والمعايير والاقترابات المعنية بدراسة الفساد السياسي من الناحية النظرية سوف يتم توضيحها من خلال البحث على النحو التالي:

أولاً: الاتجاهات النظرية في دراسة الفساد السياسي:

تتضمن اتجاهات دراسة مفهوم الفساد السياسي: (اتجاه علم الاقتصاد السياسي، اتجاه علم القانون، اتجاه علم الاجتماع السياسي)، وسوف يتم تناول هذه الاتجاهات على النحو التالي:

١. اتجاه علم الاقتصاد السياسي:

يعتمد أصحاب هذا الاتجاه في تعريفهم للفساد السياسي على العائد الاقتصادي من الدرجة الأولى؛ ولذلك يعدون السلوك الفاسد يوجد في المجال العام ، كما هو موجود في القطاع الخاص؛ فالموظف يقوم باستغلال وظيفته لتحقيق مصالح خاصة عن طريق الرشوة ، والتي تعد الهدف الأساس الذي يريد الموظف تحقيقه من سوء استغلال الوظيفة العامة. وفي الواقع أن الفساد يحدث عندما تكون هناك خطوط التماس فيما بين القطاعين العام والخاص؛ فكلما كانت هناك سلطة لدى المسئول العام في توزيع منفعة أو تكلفة على القطاع الخاص، تولدت الدوافع لتلقي تلك الرشوى. وهكذا يعتمد الفساد على حجم المنافع والتكلفة الواقعة تحت سيطرة المسئولين العموميين؛ الأمر الذي يصاحبه استعداد من قبل الأفراد والشركات الخاصة لدفع المقابل للحصول على هذه المنافع وتجنب التكاليف؛ لذا، يجب على كل دولة أن تقرر متى تعمل على تقنين تلك المعاملات والمدفوعات ومتى تعدها فساداً غير

قانوني؛ فالصلة ما بين الفساد والسياسة عميقة، وأن كل دولة تعمل على حل تلك المشكلات الموجودة بها بشكل مختلف عن الدول الأخرى . (رزو، ٢٠٠٠: ٥٠) .
وعلى الجانب الذي ركز على العرض في تفسير فعل الفساد السياسي، نجد أن بعض النظريات والمفاهيم تركز على "المفسدين"؛ وهم من يقدمون الرشاوى ويحصلون على الامتيازات، وهؤلاء العارضون هم عامة الناس أو بعبارة أخرى؛ المجتمع غير الحكومي، ونظراء الموظفين الفاسدون هم أي فرع غير حكومي وغير عام منتفعين، محلياً وخارجياً.
ومن خلال السابق فإن هناك تعريفاً مشتركاً من معظم علماء السياسة للفساد السياسي هو، "صفقة بين ممثلي القطاع العام والقطاع الخاص، والتي يتم من خلالها تحويل الملكية العامة غير الشرعية إلى رشاوى خاصة"، ويتبين من هذا التعريف أنه لا يحدد تمييزاً واضحاً بين الفساد السياسي والفساد البيروقراطي، لكنه يعمل على ضرورة تحديد مشاركة الدولة وموظفيها في الفساد دون أي تصور لمستوى السلطة الواقع الفساد بها .
وفي السياق نفسه ركز الباحثون على إيجاد تعريف معياري للفساد، وهو "سوء استغلال السلطة أو الوظيفة العامة لكسب خاص غير مشروع"؛ حيث ينطوي الفساد السياسي على معاملات ذاتية من جانب الموظفين العموميين الذين قاموا باستخراج الموارد من خلال الكسب غير المشروع والاختلاس، فمن خلال المعاملات الفاسدة، تقوم النخب السياسية بالاستيلاء على منافع خاصة من خلال استغلال المناصب العامة التي ينقلونها، ويعد الاختلاس من أكثر أشكال الفساد السياسي تطرفاً؛ حيث تكون الفرصة أكبر للابتزاز غير المشروع، والذي يكون الدافع الأساس للمسؤولين الحكوميين. (Arvard and Hanne:2007:4-6).

٢. الاتجاه القانوني:

لا شك أن الفساد نوع من أنواع الجريمة؛ لذا يمكن للعوامل التي تؤثر على حدوث الجرائم العادية أن تلعب دوراً مهماً في تحديد فعل الفساد؛ مما يجعل الفساد وأنواعاً أخرى من الجرائم مرتبطة إلى حد كبير. وفي حين ترتبط أنواع أخرى من الجرائم بشكل كبير بالفساد في بعض الدول، إلا أن هناك ارتباطاً بين مؤشرات الفساد ومعدلات الجريمة في المجتمعات؛ إذ تختلف النسب من دولة لأخرى.
ويشير ذلك إلى أن عوامل التمييز بين الفساد والجرائم الأخرى، خاصة تلك المتعلقة بأنشطة الحكام والسلطة على وجه التحديد تلعب دوراً مهماً. فالفساد ظاهرة مختلفة عن خصائص ومحددات الجرائم الأخرى. وقد ذكر "فرانسيس ماك جافون" (Francis Mac

Gavvon) أن الفساد يزداد في أي مجتمع نتيجة للرشاوى والابتزاز وعمل مؤامرات إجرامية للاحتيال على الجمهور .

ومن خلال هذا المنظور، يركز تحليل الفساد على المعالم المؤسسية الخاصة به؛ لأن المؤسسات السياسية تعد محددات مهمة للفساد. فمن خلال وضع قواعد التفاعل بين المواطنين والسياسيين، يمكن للمؤسسات السياسية أن تؤثر على وقوع الفساد. وفي نهاية المطاف، فإن البنية الكلية المتعلقة بالنظام السياسي والتوازن بين السلطات والمنافسة الانتخابية وغيرها تدفع أصحاب المناصب ومتقليدي السلطة إلى الأمانة والإبلاغ عن السلوك السيء. ويشتمل هذا السلوك على بعض الممارسات التالية، كاستخدام السلطة العامة أو المنصب الرسمي عمداً بغرض انتزاع عوائد مادية شخصية، أو امتيازات أخرى على حساب المصلحة العامة، من خلال انتهاك القوانين الوضعية والاعتبارات الأخلاقية، ويشمل الفساد صغار المنتهكين وكبارهم.

٣. اتجاه علم الاجتماع السياسي:

يُعد الفساد من الظواهر التي تحدث من خلال أفعال أناس وجماعات حقيقية في غصون تداولهم للنفوذ في مناخ معين من الفرص والموارد والقيود، وأحياناً ما تعمل هذه الأفعال على هزّ حكومات وأنظمة حكم بأكملها، وتؤثر أيضاً على الأمور السياسية بصورة وطرق أكثر خصوصية؛ طرق تعكس طبيعة واستمرارية تطور المجتمع، وكذلك التعرف على الطرق التي يتم من خلالها تملك النفوذ والثروة والسلطة وكيفية استدامتهم.

يعد الفساد السياسي قضية غاية الصعوبة ومعقدة جداً؛ إذ نجد أن غالبية المحللين يُعرفون فئات من السلوك على أنه فاسد، مع اعتماد الكثير منهم في تعيين طابع الأنشطة الفاسدة على القوانين وعلى القواعد الرسمية الأخرى بسبب دقتها واستقرارها النسبي. ويرد النقد على ذلك القول بأن القوانين تفتقد للشرعية والمغزى الثابت في الكثير من المجتمعات، وأن المشروعية لا تفيد كثيراً في معرفة الأهمية الاجتماعية للسلوك، وأن الرأي العام والمعايير الثقافية أفضل من ذلك في بناء تعاريف واقعية، إلا أن ثمة آخرين ينادون في منهج تصنيف السلوك ذاته، ويعدون أن صحة المجتمع الأخلاقي بصفة عامة هي القضية الأساسية فيما يتعلق بتعريف الفساد. (جونسون، ٢٠٠٢: ٩٢).

وفيما يتعلق بالسلوك الخاص، ومن أهم أنواع هذا السلوك سلوك موظفي الدولة العاملين لمصالح أسرهم وأصدقائهم، ونجد أن في بعض الدول أن هذا السلوك لا يحظره القانون، بل أنه يعد واجباً أخلاقياً، ومن وجهة نظر النسبية الثقافية؛ أن الفساد لا يُجرّم عندما يكون جزءاً من التكلفة المحلية لتلك الدولة، ومن الممكن أن يُدان الفعل بصورة قضائية لكنه

لا يُدان ثقافياً، والأكثر من هذا هو تفاوت حجم عدم شرعية الفساد بين الدول وفقاً للتشريعات الوطنية والعرف الوطني لدى كل دولة.

يمكن القول إن هناك علاقة ما بين الفساد له الدولة والمجتمع، وتقوم هذه العلاقة على تبادل للمنافع والحفاظ عليها، ونادراً ما يكون هناك توازن في تلك العلاقة، من الممكن أن يتم التمييز إذاً بين مجموعة من الممارسات الفاسدة التي تقوم على تولد وتدقيق الموارد سواء كانت من الدولة من خلال (إعادة توزيع الفساد)، و من خلال المجتمع في صورة (الفساد الاستخلاصي المستخرج)، متعديين على نظريتين أساسيتين؛ أولاهما: نظرية إعادة توزيع الفساد، وثانيهما نظرية الفساد الاستخلاصي أو (المستخرج).

ففي سياق ما يُسمى بنظرية "إعادة توزيع الفساد" نجد أن الدولة هي الجزء الأضعف في العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهنا، يتم تنظيم الكثير من المجموعات الاجتماعية والاقتصادية من المصالح أو الأفراد؛ لتكون ذات سلطة ونفوذ أكبر لاستخلاص المزيد من النفع من تلك الممارسات السياسية المتورطين فيها مع الدولة، كشريك منتفع من الدولة والسلطة والنخبة الحاكمة، كما نجد أيضاً أن المستفيدين من هذه الموارد ليسوا من النخبة السياسية، لا النخب المتأسسة على الدولة، وإنما يتم استهلاك تلك الموارد وتوزيعها على الكثير من المجموعات والمصالح وفقاً لتشكيلات السلطة في كل دولة.

توجد في المقابل نظرية " الفساد الاستخلاصي أو المستخرج"، حيث تكون الدولة هي الطرف الأقوى هنا في العلاقة ما بين الدولة والمجتمع، ووفقاً لهذه النظرية يكون الفساد هنا نابعاً من (الدولة أو مندوبي الدولة) وهم الأكثر انتفاعاً من هذا الفساد، وتكون النخبة الحاكمة هي أقوى القوى في المجتمع؛ حيث تستخدم هذه النخبة جهاز الدولة كوسيلة لاستخراج الموارد من المجتمع لمصلحة الحكام واستمرارهم في الحكم. وتعتمد تلك النظرية على الدول الاستبدادية بشكل عام، وعلى دول نظام الحكم الوراثي بشكل خاص.

من العرض السابق؛ يمكن تعريف الفساد السياسي على أنه: الفساد الذي يتضمن صناع القرار السياسي، ويسمى الفساد الكبير كونه يحدث في المستويات العليا من النظام السياسي؛ عندما يكون السياسيون ومسؤولو الدولة والمخول لهم صنع وإنفاذ القوانين باسم الشعب، هم أنفسهم الفاسدون. كما يمكن أن يقع الفساد السياسي عندما يستخدم صُناع القرار السياسي السلطة السياسية المخولة لهم، للحصول على النفوذ والمكانة والثروة، من خلال ما سبق ترى الباحثة أنه، يمكن التمييز بين الفساد السياسي وهو الفساد الكبير الذي يحدث في المستويات العليا من الحكم، والفساد البيروقراطي أو الفساد الأصغر وهو فساد الإدارة العامة، وفي سياق تنفيذ السياسة.

ثانياً: المعايير النظرية لدراسة الفساد السياسي:

من خلال الاتجاهات السابقة يمكن العرض لأهم المعايير التي يستند إليها هذا المصطلح للوصول إلى وصف محدد للفساد السياسي (Political Corruption) هي: معيار المصلحة العامة، معيار الاقتصاد السياسي، المعيار القانوني، معيار الرأي العام، المعيار الثقافي، المعيار الأخلاقي، المعيار الحزبي، وفيما يلي سوف تعمل الباحثة على عرض وتوضيح هذه المعايير للانطلاق في تحديد مفهوم الفساد السياسي، وإيراد مدى نجاحها من إحقاقها في تقديم ماهية واضحة للمفهوم. في هذه الدراسة سوف يتم الاستناد والتركيز على بعض المعايير التي لها صلة وثيقة بالمفهوم طبقاً لمتغيرات الدراسة (قفيشة: ٢٠١٩، ٤٧) كل معيار من هذه المعايير له منطلقاته الخاصة النظرية لدراسة وتحديد المفهوم الخاص بالفساد السياسي المتمثلة في التالي:

١. معيار المصلحة العامة (Public interest Stander):

يتوفر الفساد السياسي وفقاً لهذا المعيار من خلال توفر حالة يتم فيها تحويل المصلحة العامة إلى مصلحة شخصية للمسئول السياسي أو الموظف الحكومي وكذلك الفئة الحاكمة، كما قد تكون المصلحة العامة التي تتم "شخصنتها" مصلحة فردية يمارسها الفرد الفاسد من خلال أقاربه ومواليه، وينجح هذا المعيار في التمييز بين ما هو عام وما هو خاص، لكنه لا يساعد في الاستناد على وسائل الفساد التي تمارس خارج المؤسسات الرسمية، مثل: الفساد الموجود في الأحزاب السياسية، أو وسائل الإعلام، والمجتمع المدني، ورجال الدين والوجهاء. (Philip, 1998:14)

٢. معيار الاقتصاد السياسي (Economic and Political Stander):

يركز هذا المعيار على الجانب المالي الذي يحصل عليه المسئول السياسي أو الموظف العام في حزب أو شركة أو طائفة من أموال خلال المنصب الذي يشغله. وبهذا يكون ما يحصل عليه الشخص من المنصب العام هو العوض عن الدخل المعلن، مصدر للتكسب ويتحول الموقع العام إلى عمل تجاري بقصد الربح، كما ينظر المعيار إلى الأثر التدميري للفساد ليس فقط على اقتصاد الدولة الداخلي ولكن على الاقتصاد العالمي ككل. ومن وجهة النظر يبدو أن هذا المعيار ينقصه الإحاطة بالدوافع الأخرى للفساد، التي قد تشمل الحقل الاجتماعي أو الانتخابي أو الثقافي؛ وهنا لا يكون للفساد أي جانب مالي، خاصة في الدول ذات الاقتصاد الكبير.

٣. المعيار القانوني (Lawful Standard):

ينطلق من النظرية الرسمية الاجتماعية (Formalism) في تحليل الظواهر الاجتماعية. وفقاً لهذه النظرية يستند الفساد إلى النصوص والتشريعات التي تجرم أفعالاً معينة يقوم بها المسؤول السياسي بسبب إدراجها ضمن جرائم الفساد المحددة في القانون المتعلق بمكافحة الفساد الذي يضع العقوبات على مرتكبيها، مثل: الرشوة واختلاس المال العام وتضارب المصالح والمحسوبية. كما يمكن استخلاص أفعال الفساد من تشريعات أخرى، مثل: قوانين الانتخابات وغسيل الأموال والبنوك. ويعد هذا المعيار موضوعياً وواضحاً؛ نظراً لتوفر النصوص التي تجرم من يرتكب الفساد، وهذا يتوافق مع مبدأ الشريعة "لا جريمة ولا عقوبة إلا بالنص"، إلا أن هذا المعيار قد يكون قاصراً؛ إذ إن القانون قد لا يحدد بعض الأفعال التي تعد فساداً في نظر الجمهور وفقاً لتشريعات الكثير من الدول من قبيل الفساد السياسي، مثل: البقاء في المنصب لمدة أطول من المدة المحددة قانونياً لبعض الوظائف العامة التي تُشغل بالتعيين أو بالانتخاب، أو تمويل بعض الحملات الانتخابية لبعض المرشحين مقابل الوعود بمكاسب معينة للجهة التي تقدم هذا التمويل في حال الفوز في الانتخابات، كما أن المعيار القانوني قد يتم التلاعب به من قبل الجهة التي تُمارس الفساد، خاصة إذا كانت هذه الجهة هي ذاتها من تضع القوانين والتشريعات وتعمل على تعديلها. (Thomas, ١٩٩٨: ٣)

٤. المعيار الثقافي (Cultural Standard):

يتداخل مع المعيار السابق؛ لكن الأول أكثر ثباتاً بينما الثاني هو معيار آني. ووفقاً للمعيار الثقافي، ينتج الفساد السياسي من خلال تسامح بعض الثقافات في اعتبار بعض التصرفات في العلاقة مع المسؤولين السياسيين أو الموظفين الحكوميين أموراً معتادة وليست فساداً. كما قد يلجأ بعض الناس للسلطة لتسهيل فض الخلافات، ويكون لرأي المسؤول، بحكم الهيبة الناتجة عن موقعه السياسي، دورٌ حاسمٌ في حل الخلافات بما ينتج عن محاباة لهذا الطرف من خلال دفع الرشاوي والهيئات والإكراميات. لكن ينتج عن هذا المعيار أنه لن ينجح في قياس الفساد، كون الثقافة تتغير بحسب المستويات الاقتصادية ومستوى التعليم والمنطقة الجغرافية ومدى القرب أو الابتعاد عن صانع القرار. كما أن هذا المعيار قد يصطدم بشكل مباشر مع أحكام القانون التي تجرم أفعالاً تجب بالفعل، وبغض النظر عن الاختلاف الثقافي، أن تجرم. (Keating, ٢٠٠٧: ٣١٧)

٥. المعيار الحزبي الانتخابي (Electoral Part d y Standar):

يعمل هذا المعيار على تحديد مفهوم الفساد السياسي في الدول الغربية الديمقراطية في المعنى الحزبي والوسائل التي تستخدمها تلك الأحزاب في تمويل حملاتها الانتخابية الخاصة بها. من خلال هذا الإطار فإن أنشطة تمويل الأحزاب السياسية تختلف ما بين التمويل الذي يأتي من أعضاء الحزب والمولين له، ومدى مشروعية التمويل الخارجي واستخدام موارد الدولة والتبرعات من عامة المواطنين أو الشركات التجارية التي تعمل على تمويل الحزب مقابل وعود يتم تحقيقها حال فوز هذا الحزب في العملية الانتخابية. أثار هذا الموضوع خلافات فقهية، وتم تقديم شكاوى وطعون انتخابية للمحاكم التي تضاربت قراراتها مع البلدان الأخرى، ومن وقت لآخر داخل البلد الواحد خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، ونتج عن بعض هذه القرارات تعريفات قضائية للفساد السياسي تحظر وتجرم بعض الممارسات وتسمح ببعض الآخر. (Vertsson: ٢٠١٣: ٧٥)

ثالثاً: المقاربات النظرية لتفسير الفساد السياسي:

تعد دراسة الفساد السياسي من الناحية التفسيرية أمراً من الأمور المهمة، وتتنوع المقاربات والاتجاهات التي تعمل على تفسيره كونه موضوعاً معقداً ومُتشعباً، في هذا الجزء سوف يتم تناول المقاربات النظرية المختلفة التي تساعد على فهم الفساد السياسي بشكل أعمق من خلال التالي:

٦. المقاربات التقليدية الفساد السياسي:

يعد الفساد السياسي من المواضيع والقضايا التي فرضت نفسها على البحث السياسي، حيث لقي اهتماماً من طرف الكثير من الاتجاهات البحثية و التنظيرية المختلفة، وكثير من الباحثين يرجعه إلى العوامل الطبيعية التي يعرفها كل مجتمع، ومدى الحاجة إلى قدر من الفساد السياسي لتعويض النقص الموجود في البنى السياسية والاجتماعية. ومنهم من يبرره بطبيعة المرحلة التي يمر بها النظام السياسي، ومختلف القطاعات في المجتمع. وبينما برز الاتجاه الذي يرد الفساد إلى طبيعة العلاقات الدولية، ويرى ضرورة ربطه بالعوامل الخارجية حتى توجه الاهتمام إلى بحث العوامل الكمية على مستوى الدولة والنظام السياسي، والعوامل الجزئية على مستوى الأفراد، أسهم في الكشف عن الأسباب التي تسمح بنمو الفساد. وفي هذا الصدد سيتم عرض لأهم الاقتربات النظرية التي تفسر ظاهرة الفساد السياسي.

أ. الاقتراب الوظيفي:

حاول الاقتراب الوظيفي في دراسته للفساد السياسي الابتعاد عن الوصف واهتم، بإيجاد تفسير للظاهرة، فتفسير الظواهر لا يتم بمجرد التعرف إلى وظيفته، بل يتعين التمييز بين الحالتين الفاعلة والوظيفية، وهو تفسير يقوم على فهم الظواهر نفسها ولا يتجه إلى نفسية الأفراد؛ لأن مصدر تلك الظواهر هي البنية الكلية للمجتمع المدروس، وانطلاقاً من هذا التمييز بين الوظائف البارزة الموضوعية التي تسهم في تكوين كيانات معينة، فالاقتراب البنوي الوظيفي يستهدف دراسة النشاطات السياسية لمعاصرة النظام السياسي الذي تستلزم استمراره وبقائه، مع التركيز على أداء الجهاز السياسي الذي يُعد أداة لتحقيق أهدافه وتوازنه. انطلاقاً من هذا؛ يعد الفساد السياسي ظاهرة تفسرها العوامل البنوية وليست الثقافة السياسية أو المعايير الأخلاقية، فالفساد من هذا المنظور هو عبارة عن سلوك ذي وظيفة في النظام السياسي والمجتمع، ويتم من خلال هذا الاقتراب استبدال معايير قديمة بمعايير جديدة سهلت التكيف مع التغيير الذي نتج عن بعض الأنظمة التحتية، ويرى أنصار هذا الاقتراب أن للفساد انعكاسات إيجابية؛ حيث يرى "كاي اريكسون Kai.Irikson"، أن لهذا الاقتراب من حيث دراسة الفساد السياسي دوره في الحفاظ على تكامل النسق الاجتماعي، كما يُعد بديلاً للعنف، وهو ما يضمن الاستقرار، ولا يمكن الاستقرار أو التخلص منه إلا إذا كان الحكم فعالاً. (إسماعيل، نزار: ٢٠١٧، ٣٧:٣٤)

لكن هذا الاقتراب تعرض لجملة من الانتقادات من أهمها:

أن الفرضيات التي يقوم عليها خاطئة، ولا تستند إلى أي منطق. كما أن هذا الاقتراب تأسس على أبحاث وهمية وبعيدة عن الواقع؛ فالادعاء الذي يرى أن الفساد تبرره عوامل موضوعية، مثل: الدور الإيجابي الذي يسهم به في النظام السياسي، والفوائد التي تعود منه على الاقتصاد والمجتمع عند السماح بوجود هامش محدود لممارسة الفساد، إنما هو ادعاء غير صحيح، لا سيما الاعتقاد بزوال الفساد بعد أن يحقق بعض الأهداف، وأنه اقتراب محافظ شغله الشاغل المحافظة على الوضع القائم وتصحيح الخلل فقط دون طرح بدائل وحلول للحد من الظاهرة.

ب. اقتراب التحديث السياسي:

يهتم هذا الاقتراب بقضايا التنمية والتحديث، يعرف التحديث بأنه عملية التحول الشامل التي ينتقل بها المجتمع مما قبل الحداثة إلى الوضع الجديد؛ أي نمط التكنولوجيا التنظيمات الاجتماعية المرتبطة بها، وحسب قو صامويل هنتنغتون؛ فالفساد ظاهرة عابرة روتينية

تحدث في كل مراحل انتقال المجتمعات النامية؛ إذ إن الدولة التي تمر بمراحل تحديث تشهد ظروفاً تعبر عن وجود هوة سياسية من مظاهر عدم الاستقرار والفساد وعدم عدالة التوزيع، هذا كله بسبب أخطار التحديث، والمؤسسات التي تكون غير متلائمة بطبيعتها مع العملية هذه؛ مما يشجع على انتشار الفساد، ويدفع إلى الممارسات غير المشروعة من قبل الأشخاص، ويصبح الفساد حينها ضرورياً وبديلاً للعنف وضبط النظام. ومع هذا يبقى الفساد أداة غير شرعية، وغير مضمونة العواقب في النظم التي تستفحل فيها هذه الظاهرة. وتجسد هذه الوضعية حالة الدول النامية، كما أنها ظروف عرفتتها بعض الدول العربية، من خلال بنائها لأنظمة ديمقراطية بعد الثورات التي شهدتها، وهو ما يفسر بوضوح تام أسباب انتشار مظاهر الفساد السياسي في المجتمعات الانتقالية، وعليه؛ يستند هذا الاقتراب على أن الفساد السياسي يُعد من أهم المعضلات أمام عملية التنمية وكغيره من المناهج والاقترابات تعرض لمجموعة من الانتقادات متمثلة في:

- رفض هذا الاقتراب لفكرة تصنيف المجتمعات إلى تقليدية وحديثة.
- مناشدة الحضارة الغربية بالازدهار والرقى وتجاهل الحضارات الأخرى.
- الأثر السلبي للثورات التي تعرضت لها الدول وما نتج عنها من مظاهر تخلف ومن بينها الفساد في كل صورته. (ليمام، حليم، ٢٠١١، ٦٤: ٦٦)

ت. اقتراب التبعية:

جاء هذا الاقتراب للرد على الاقتراب السابق، وتنطلق توجهاته الفكرية من دراسة دول الجنوب، وتتمثل الفكرة الرئيسة لهذا الاقتراب في "أنه لا يمكن دراسة أي تنمية لأي دولة بمعزل عن تطورات المجتمعات المتقدمة، وتحليل تلك العلاقة من زاوية العمليات التي تُجرى في تلك الدول من منظور الإمبريالية، وتحليلها أيضاً من زاوية العمليات التي تجري في البلاد المتخلفة وفقاً لنظرية التبعية"

وطرح هذا الاقتراب مجموعة من التصورات لتفسير ظاهرة الفساد السياسي في الدول النامية، بدءاً من نقد اقتراب التنمية والتأسيس، لاعتباره طابعاً أيديولوجياً ينطلق من واقع الدول الصناعية المتقدمة وتجربتها، وبناء نماذج فكرية جاهزة لتفسير واقع الدول الأخرى، بالقول إن التخلف مرده إلى عوامل داخلية كامنة في البنية الاجتماعية والثقافية، وتجاهل دور العامل الخارجي، وغياب العدالة التوزيعية للثروة بين الشمال والجنوب.

يرى أصحاب هذا الاقتراب أن الفساد السياسي يعد أسلوباً للتعامل مع دول العالم النامي من قبل الإمبريالية، وسعيها للحفاظ على ولاء كبار الموظفين ورشوة البرجوازية الوطنية، ومن ثم تعمل النظم المحلية في البلدان النامية على تعزيز تلك العلاقة فيما بين الدول

النامية والمتقدمة من خلال استمرار السيطرة والهيمنة، وهذا ما أوضحه مفكرو التبعية : ك- سمير أمين، جمزة علوي وآخرون. ولعل قيام أنظمة سلطوية عسكرية في دول الجنوب كرس التبعية، واستشرى الفساد في تلك الأنظمة.

وعند انتقال أصحاب اقتراب التبعية إلى وصف الحل بالنسبة لهذه الظاهرة التي تعاني منها معظم دول العالم الثالث فإن هناك شبه اتفاق عند كثير من الماركسيين المحدثين أمثال "جول باران Jole Baran"، "هاربرت ماكايول Harebert macauly"، "بيار جالية، Pear Gali" رأوا أن الحل الاشتراكي وفك الارتباط مع النظام الرأسمالي هو الحل الوحيد المناسب لتخليص الدول التابعة من هيمنة النظام الرأسمالي.

١. المقاربات الحديثة لدراسة الفساد السياسي:

تغيرت النظرة إلى ظاهرة الفساد السياسي كما تغير تحليلها، فقد أثمرت الدراسات العلمية مقاربات جديدة، حاولت التجاوب مع الواقع، منها من اعتمد على المناهج الإحصائية، واتجهت إلى الميدان من خلال عمل استقصاءات للرأي العام وقياس درجة الفساد، ومن بين تلك النظريات الحديثة التي قدمت فرضيات علمية لدراسة الفساد السياسي التالي:

■ اقتراب الاقتصاد السياسي:

يعتمد هذا المقتراب على مجموعة من النظريات الجزئية كنظرية البحث عن الربح ونظرية الوكيل – الرئيس؛ حيث يرى أصحاب هذا الاقتراب أن أصل مشكلة الفساد السياسي يعود إلى عدم نجاح السوق السياسي في القدرة على تكييف القرارات الجماعية ومراقبة تنفيذها في السوق البيروقراطي، بسبب ضعف النظام وغياب المراقبة وتغييب السوق السياسي والسوق أصبح مهتماً بالبحث عن السلطة وتعظيم مواردها المالية والمحافظة على المناصب.

■ الاقتراب المؤسسي:

يرى هذا الاقتراب أن السبب الرئيس في وجود الفساد السياسي هو نتائج لعدم وضوح العلاقة بين المؤسسات السياسية ودورها تجاه المسؤوليات الملقاة على عاتقها، وهذا ما يسمح بعدم محاسبة الأجهزة والمؤسسات وانعدام الرقابة الذي يفسح المجال لممارسة المسؤولين كافة أشكال المختلفة للفساد، إلا أنه ينبغي أخذ دور الأفراد وقيمهم وكذلك السياق الاجتماعي والثقافي والأيدولوجي الذي تتحرك منه المؤسسات، كما يتم العمل على دراسة الفاعلين غير الرسمي، كالتطبيقات الاجتماعية، والقوة السياسية للمؤسسة. (إدريس، ٢٠١٧: ٩: ٧).

المبحث الثالث: إشكالات وضوابط ومؤشرات قياس الفساد السياسي:

هناك الكثير من الأساليب والمؤشرات التي تعمل على رصد وقياس الفساد بصورة عامة عبر دول العالم، ومن أهم تلك المؤشرات؛ المؤشرات الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية، والتي تصدر في صورة سنوية، لكن هذا المقياس يعتمد على مجموعة مركبة من المؤشرات الإدراكية التي تأتي من خلال الاستبيانات المعدة في الدول التي تجرى بها الدراسة، من هذا توجد مجموعة من الإشكالات الكبيرة التي تواجه عمليات قياس الفساد السياسي وتحديد أسبابه وتوابعه في الواقع، حيث إن الفساد السياسي ظاهرة غامضة ومستترة تسعى الأطراف المشاركة فيها إلى عدم الخروج إلى العلن، وبسبب السرية والكتمان هذه، أصبح من الصعب قياس الظاهرة ومعرفة انعكاساتها بصورة واضحة، مما يتطلب دراسات على درجة عالية من الاجتهاد المنهجي للتغلب على تلك الصعوبة الكامنة في الرصد والتحليل وبناء المنهجية المتكاملة.

سوف يتم توضيح هذه الضوابط والمقاييس التي تحكم المفهوم بصورة أكثر تفصيلاً على النحو التالي:

المطلب الأول: الإشكالات والضوابط العلمية لقياس الفساد السياسي:

انطلاقاً من الخلاف الدائر حول تعريف المفهوم المتعلق بالفساد السياسي؛ بدا أن هناك مجموعة من الإشكالات، وأن المشكلة أكثر تعقيداً وصعوبة فيما يتعلق باستقلالية قياس المفهوم، ووجود مجموعة من المقاييس المستقرة حوله، الأمر الذي دعا بعض الباحثين إلى التعرف عليها لصياغة مجموعة من الضوابط للإشكالات المثارة للارتكاز عليها عند وضع الضوابط التي تساعد الباحث عند القياس. وهو ما سوف يتم توضيحه على النحو التالي:

أولاً: إشكالات ضبط مقاييس الفساد السياسي:

على الرغم من التعدد في التعريفات التي طرحت للفساد السياسي فإن هناك مجموعة من الإشكالات المثارة والتي لا بد من مراعاتها عند قياس هذا المفهوم، ويمكن توضيح أهم هذه الإشكالات في التالي:

١. الاعتماد على البيانات المتاحة: من خلال نقص البيانات تعاني بعض الدول من نقص في البيانات المتعلقة بالفساد، مما يصعب عملية القياس. وقلة جودة تلك البيانات التي من الممكن أن تكون غير دقيقة أو متحيزة، خاصة في الأنظمة التي تعاني من ضعف الشفافية.

٢. منهجيات القياس المختلفة: التي تتمثل في مؤشرات الفساد الدولية: مثل مؤشر مدركات الفساد (CPI) الذي يعتمد على استطلاعات الرأي وتقييمات الخبراء. والبيانات الرسمية التي تظهر من خلال استخدام بيانات من التحقيقات والمحاكمات الرسمية، إذ إن هذه البيانات قد تكون غير مكتملة أو متحيزة. بالإضافة إلى التحليل الكمي للبيانات الكبيرة واستخلاص الأنماط المتعلقة بالفساد.
٣. التحيزات والقيود المنهجية: تتجلى أبرز مظاهر هذه التحيزات في التحيزات الإعلامية والسياسية التي يمكن أن تؤثر من خلالها وسائل الإعلام والسياسات الحكومية على كيفية جمع البيانات وتفسيرها. وبذلك على التأثير الزمني الذي يعد الفساد السياسي ظاهرة ديناميكية تتغير مع مرور الوقت، مما يجعل من الصعب تقديم تقييم دقيق وثابت. (سليم، وآخرون، ٢٠١٠، ٦٥)
٤. التأثير الزمني والتركيز على النتائج بدلاً من الأسباب: حيث تعد الظاهرة ديناميكية وتتغير مع مرور الوقت ويترتب على ذلك تغيير في مستويات الفساد، مما يجعل من الصعب تقديم تقييم دقيق وثابت، مما يعمل على عدم وجود المرونة الكافية في هذه المؤشرات للتجاوب مع التغيرات المستقبلية، يضاف إلى ذلك أن معظم هذه المقاييس تركز على نتائج الظاهرة بدلاً من الأسباب الجذرية، فقد تقيس بعض المؤشرات الظواهر السطحية للفساد (مثل عدد القضايا والمحاكمات) دون النظر إلى الأسباب الكامنة (مثل ضعف المؤسسات).

ثانياً: الضوابط المتعلقة بقياس الفساد السياسي:

عند التطرق لقياس الفساد السياسي لا بد أن تتوافر مجموعة من العناصر في كل قياس تخضع له هذه الظاهرة، وهي (الشرعية، والثبات، والدقة)، للحكم على جودة قياس الفساد السياسي سواء كان ذلك القياس مباشراً أو غير مباشر.

١. الشرعية والصلاحيات في القياس: طبقاً لهذا العنصر؛ لا بد أن تكون هناك علاقة واضحة بين المقياس والمفهوم محل القياس، كما يجب أن يستند ذلك المفهوم إلى الشرعية البنائية التي تتمثل في المعاني والدلالات التي يشتمل عليها المقياس وعلاقته بالمفهوم ووسائل القياس، وتتمثل ضرورة اشتمال القياس على العناصر والمضامين الأساسية للمتغير المقيس، كما لا بد أن يستند على الشرعية الإمبريقية التجريبية، والتي تعني القدرة على ارتباط المتغير المقاس بالمتغيرات الأخرى الخارجة عن نطاقه، لدراسة العلاقات الارتباطية بينهما.

٢. الثبات عند القياس: ويقصد به ثبات النتائج التي تنتج عنها عند قياس الظاهرة، حيث إن حدوث أي تغيير في القيم خلال الفترة المقاسة للمتغير يعمل على حدوث خلل في القيم مما يفقد المقياس مصداقيته، كما يمكن القول إن الثبات في العلوم الاجتماعية نسبي إلى حد كبير بسبب طبيعة الظواهر المتغيرة، ولكن لا يجب أن تكون الاختلافات بنسبة كبيرة عند القياس، لتوافر شروط نجاح المقياس.
٣. الدقة في القياس: تتميز تلك الخاصية في كونها تعمل على تقسيم المؤشرات إلى مجموعات بحسب الخصوصية لكل دولة عند القياس، ثم تقسيمها إلى مجموعات متماثلة في الخصائص الجغرافية والإثنينية، أو على حسب الدخل الفردي لكل مجموعة من سكان المنطقة محل القياس. (خواص، ٢٠١٤، ٤١)

المطلب الثاني: مقاييس ومؤشرات قياس الفساد السياسي

مع التسليم بأن قياس الفساد السياسي بصورة مستقلة أمر غاية الصعوبة، وذلك لتعدد واختلاف الأدوات والأساليب المستخدمة لقياس الفساد بشكل كبير، كما يحمل كل من تلك المؤشرات والمقاييس مجموعة من المزايا والعيوب، إلا أنه يمكن من خلال مجموعة من الأساليب المتعددة والمتداخلة معاً، أن يتم إجراء قياس الفساد السياسي من خلال مجموعة العوامل التي تؤدي إلى تحويله لثقافة مؤسسية يستحيل أو يصعب مراقبتها وحمايتها.

أولاً: مقاييس النوعية للفساد السياسي:

يمكن من خلال مجموعة من المقاييس الرئيسية النوعية التي سوف يتم تناولها وتقسيمها على النحو التالي؛ المقاييس المباشرة أو الموضوعية، والمقاييس غير المباشرة أو الإدراكية، والمقاييس الوسيطة قياس الفساد السياسي ومحاولة تأطير أسس نوعية لبناء مجموعة من الأساليب والمقاييس الكمية لقياس الظاهرة.

١. المقاييس المباشرة / الموضوعية لقياس الفساد السياسي:

يتم رصد هذه المؤشرات من خلال ما تمتلكه الدولة من معلومات وأجهزة معنية بمحاربة الفساد السياسي، إلى جانب باقي الهيئات المختصة، كما أن معظم دول العالم حالياً تمتلك الكثير من الأجهزة المستقلة لمحاربة هذه الظاهرة والكشف عن مرتكبيها، هذه المعايير يمكن القول بأنها غالباً ما تكون صادقة وخالية من التخمين والتوقع، فهي تجمع عدد الحالات التي عالجتها الأجهزة المختصة بالظاهرة، وحجم الأموال المقترنة بالفساد في تلك الهيئات والقطاعات التي تنتشر بها، ولكن يعاب على تلك المؤشرات أنها تكون مرتبطة في

أغلب الأوقات بمدى فعالية الأجهزة القضائية والتنفيذية في الدولة محل الحادث، ذلك إذا دخلت تلك الأجهزة في دائرة المتورطين في الفساد السياسي أصبح لها نصيب من العوائد من الفساد.

٢. المقاييس غير المباشرة / الإدراكية لقياس الفساد السياسي:

تعمل هذه المقاييس على تجميع انطباعات المواطنين عن الفساد في المجال العام، والعمل على تقويم أبعاده وأسبابه وعوامله، من خلال عينة من الجمهور أو من خلال رجال الأعمال، وتكون أغلبية التقارير التي تصدر عن تلك المؤشرات معتمدة على الأدوات غير المباشرة في القياس كما في منظمة الشفافية الدولية، التي تصدر بصورة سنوية، إلى جانب الكثير من المنظمات المحلية التي بدأت تعتمد على هذه الطريقة لقياس الفساد السياسي في بلد ما.

كما تعتمد هذه المقاييس على مدى إدراك المستجيب للفساد، لذلك تعرضت إلى مجموعة من الانتقادات تمثلت في :

- أنها تعتمد على التجربة الشخصية للأفراد مع المؤسسة الحكومية.
 - الاختلافات الثقافية ومشكلات اللغة التي تعيق من سهولة الاتصال بين الأفراد.
- بالإضافة إلى الانتقادات السابقة عن مقاييس الفساد غير المباشرة، يمكن القول إن هذه المقاييس قد تعطي مجموعة من النتائج غير الصحيحة لأسباب ترجع إلى أن المؤسسة التي تقوم بالقياس تخفي بعض النتائج أو بتزييفها، كذلك التزييف بشأن الاسئلة المطروحة أو نوعية الإجابة إذا كانت تتعلق بنوعية النظام السياسي وطريقة نظرة المواطنين إليه.

٣. المقاييس الوسيطة / مقاييس الاستعداد المؤسسي:

تدرس هذه المقاييس مدى درجة توافر الأساسيات داخل المؤسسة لممارسة الفساد أو عدم توافرها؛ أي إنها تنظر إلى البيئة التي تحدث فيها تلك التصرفات، للوقوف على ما إذا كانت لها مقومات الوقاية من تلك الظاهرة أم لها مقومات تشجع على الفساد وتغض الطرف عنه.

يركز هذا المؤشر لقياس الفساد على المؤسسة كوحدة تحليل، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، وبالتالي فهو لا يصلح لقياس الظاهرة في بلد كامل، لكن من الممكن أن يحدد المستهدف من القياس بشكل واضح، وتحديد الغاية من القياس والوصول إلى التشخيص الحقيقي للظاهرة، إذ يعد هذا المقياس من المقاييس التي تعمل على المعالجة الجذرية للفساد في المؤسسة المستهدفة وهو ما لا يتوافر في القياسات الأخرى. (عاشور، ٢٠١٠، ٤٦)

يمكن رصد أهم أبعاد الاستعداد المؤسسي لقياس الفساد السياسي من خلال:

- أ. درجة التعقيد البيروقراطي في اللوائح والإجراءات داخل المؤسسة.
- ب. درجة السلطة الممنوحة للمستخدمين الذين يتعاملون مع الجمهور، ويسيطرون على الموارد العامة في الدولة.
- ت. درجة توافر الثقافة المجتمعية التي تقوم على النزاهة والعدالة والتجرد وأخلاقيات المهنة داخل المؤسسات العامة.
- ث. آليات الثواب والعقاب وضوابطهما المرتبطة بممارسة الفساد ومدى قوتها وفعاليتها.

ثانياً: مؤشرات قياس الفساد السياسي:

من الممكن القول إنه توجد مجموعة كبيرة من المؤشرات التي تعمل على رصد الفساد العام وقياسه؛ يتم إصدار هذه المؤشرات من المنظمات الدولية والإقليمية ومجموعة من التقارير المحلية المختصة، ومن أشهر هذه المؤشرات الدولية، مؤشرات مدركات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية، ومؤشرات الحكومة الدولية الصادرة عن البنك الدولي ومؤشرات التحول لبرتلزمان، ومؤشر دافعي الرشوة الصادر عن مؤسسة الحرية الاقتصادية، ومؤشر البارومتر العالمي للفساد، وإلى جانب تلك المؤشرات يوجد مؤشر يتم إصداره من قبل البنك الدولي، ومؤشر النزاهة الذي يصدر عن منظمة النزاهة العالمية إضافة إلى مؤشرات أخرى وسوف يتم توضيح هذه المؤشرات من خلال كيفية القياس للفساد؛ ومن خلالها استنتاج أهم المؤشرات الفرعية التي من الممكن الاعتماد عليها كمؤشرات مستقلة لتناول قياس الفساد السياسي على النحو التالي:

١. مؤشر مدركات الفساد :Corruption Perception Index

يعد هذا المؤشر هو الأشهر على الإطلاق في العالم، حيث إنه يشتمل على (١٨٣) دولة عند القياس من خلال سلم تفصيلي من (٠ - ١٠٠)، والصفر تعني وجود فساد كبير في الدولة، أما المائة فتعني انعدام الفساد في تلك الدولة، وعلى هذا الأساس يتم ترتيب الدول، من الأقل فساداً إلى الأكثر فساداً، كما يصدر هذا المؤشر سنوياً، يسلط المؤشر الضوء على الذين يقبلون الرشوة في القطاع العام لا في المجال الخاص، ويتم ذلك من خلال استخدام إحصاءات متداولة.

كما يعد هذا المؤشر مؤشراً مركباً من مصادر عدة، لا تتحكم فيها منظمة الشفافية الدولية وحدها؛ حيث يصل عدد تلك المصادر التي يستند عليها تقرير المنظمة إلى تسعة

مصادر متمثلة في (مؤشر مسح بيئة الأعمال في العالم التابع للبنك الدولي، مؤشر مؤسسة غالوب Gallup International ، ومؤشر فريدم هاوس Freedom House ، ومؤشر المنتدى الاقتصادي الدولي، ومؤشر وحدة الاستعلام الاقتصادي التابع لمجلة الإكومنست The Economist، بالإضافة إلى مصادر أخرى تتكامل فيما بينها من أجل بناء مؤشر مدركات الفساد.

يُعاب على هذا المؤشر أنه ينظر إلى الفساد بصورة كلية، فهو لا يحدد مصادر الفساد الحقيقية، ولا يتناول القطاعات التي تنتج الفساد بداخلها، ومن ثم فهو لا يصلح كقاعدة للمساعدة في إصلاح الوضع ومكافحة الفساد في المجال العام، كما يعد البعض أن هذا المؤشر ضعيف القيمة بالنسبة إلى التشخيص، وإلى توجيه برامج مكافحة والتشديد والتشخيص وتحديد الأولويات للإصلاح. (Transparency International, 2023)

٢. مؤشر دافعي الرشوة Bribery Index:

بسبب الانتقادات الشديدة التي تعرض لها مؤشر مدركات الفساد، أنشأت منظمة الشفافية الدولية مؤشراً جديداً يغطي بعض جوانب الخلل الموجودة في المؤشر السابق؛ حيث يقوم هذا المؤشر بتجميع الإحصاءات من مصدر واحد، من خلال تكليف شركة من الشركات التي تهتم بالأسئلة والمقابلات، وتقوم بالعمل الميداني، وبالتالي تكون تكلفة هذا المؤشر مرتفعة على الرغم من أنه لا يصدر سنوياً، لكن مرة كل عامين.

٣. مؤشر البارومتر العالمي World Parameter Index:

يختلف هذا المؤشر عن سابقه في أنه يندرج تحت مؤشرات المسوحات الجمهورية، إذ إنه لا يسأل رجال الأعمال أو الخبراء بل يتجه إلى الأسر والعائلات والأفراد العاديين، عن مجهودات الحكومة وأشكال وأسباب الفساد التي تدفع من أجلها الرشوة، وبالقطاع الأكثر فساداً في الدولة، كذلك يأتي هذا المؤشر تكملة لمؤشر مدركات الفساد ومؤشر دافعي الرشوة الذين يعملان على استجواب الخبراء في الدول محل الدراسة، وهو لا يشتمل إلا على تسع دول من دول أفريقيا متمثلة في دول جنوب الصحراء، ومن مميزات هذا المؤشر أنه يقيس ويقارن بين قطاعات الدولة من حيث حجم الفساد، لكنه في الوقت نفسه قليل الفائدة في ما يتعلق بالدول التي لا تخضع للقياس في هذا المؤشر.

٤. مؤشر النزاهة العالمي Global Integrity Index:

يصدر هذا المؤشر عن منظمة النزاهة العالمية، وهي منظمة غير حكومية مقرها في واشنطن، وعلى عكس منظمة الشفافية الدولية، لا تبحث المنظمة عن درجة تفشي الفساد، ولكنها تبحث عن مدى قوة الإجراءات المضادة له، والآليات التي تمنع استغلال السلطة السياسي، ومدى قدرة الاستفادة الفعلية من الإجراءات الحكومية لمكافحة الفساد، ويتكون هذا المؤشر من ستة مؤشرات فرعية هي (المنظمات غير الحكومية، المعلومات العامة ووسائل الإعلام، الانتخابات، تضارب المصالح، للإدارة العامة والاحترافية، السيطرة الحكومية، الإطار الحكومي لمكافحة الفساد)، ويحتوي كل مؤشر على مجموعة من المؤشرات الفرعية، حتى يبلغ مجموع المؤشرات التي يعتمد عليها التقرير ٣٠٠ درجة.

يشمل هذا المؤشر حوالي ٣٠ دولة منها سبع دول أفريقية ويتم تصنيف الدول بداخله من (٠-١٠٠) درجة، حيث يتضمن خمس تقديرات قوي، قوي جداً، معتدل، ضعيف، ضعيف جداً، وهي قيمة كل دولة تحصل على أقل من ٦٠ نقطة، ويتم تجميع بيانات هذا المؤشر من خلال خبراء دوليين ومحليين، بشأن آليات الفساد ومكافحته في كل بلد، كما يبين أصحاب هذا المؤشر أنهم لا يبحثون على الفساد بل عن الآليات المسخرة لمكافحته.

كغيره من المقاييس تعرض لمجموعة من الانتقادات منها: أنه يركز على الأبعاد الستة السابقة بالطريقة نفسها، ولا يفترض وجود اختلافات في الأهمية، كما أنه يركز على الفساد في المجال العام مدون النظر مطلقاً إلى القطاع الخاص، وعلى الرغم من كل تلك الانتقادات فإنه يمثل خطوة إلى الأمام في مجال حوكمة الفساد ومحاربتها. (World Justice Project, 2023)

٥. مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) World Governance Indicators :wide

هي مؤشرات صادرة عن البنك الدولي وهي المؤشرات التي سوف يتم الاعتماد والتركيز عليها في هذه الدراسة من الناحية النظرية أو التطبيقية، ترصد مستوى الحوكمة لأكثر من (١٢٠) دولة منذ عام ١٩٩٦، ويتم إعطاء درجات للدول تتراوح ما بين (-) ٢.٥ درجة إلى ٢.٥ درجة (وتعبر الدرجات الأعلى عن نتائج أفضل في الدول المدرجة في هذا التقرير، وتستند هذه المؤشرات على أكثر من (٣٠) مصدراً من مصادر البيانات المختلفة التي ترصدها مجموعة متنوعة من معاهد المسح، ومراكز الفكر، والمنظمات الدولية

الحكومية، وشركات القطاع الخاص، فضلاً عن مجموعة من استطلاعات الرأي الفردية، وتتكون مؤشرات الحوكمة العالمية من ستة معايير فرعية، وهي كالتالي :

▪ **مؤشر حق التعبير والمساءلة (Voice and Accountability):**

وهو ذلك المؤشر الذي يهتم بضمان مشاركة جميع المواطنين في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال القنوات المؤسسية في المجتمع التي تُمكن الأفراد من حق التعبير عن آرائهم، وتضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، وأن يكون جميع المسؤولين ومُتخذي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المُحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء.

▪ **مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب (Political Stability and Absence of Violence /Terrorism):**

يعمل المؤشر على قياس الآراء في الدول حول مدى احتمالية زعزعة استقرار الحكومة أو إسقاطها باستخدام طرق غير دستورية وعنف كالإرهاب، والعنف لأغراض سياسية.

▪ **مؤشر فعالية الحكومة (Government Effectiveness):**

يقيس فاعلية إدارة مؤسسات الدولة، ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجتمع، وقدرة الدولة على خدمة الصالح العام، وتتضمن إدارة الأموال العامة والقدرة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفعالية.

▪ **مؤشر سيادة القانون (Rule of Law):**

وهو المؤشر الذي يقيس الآراء المُختلفة في الدولة حول ثقة المواطنين في القواعد والقوانين الموضوعة في تلك الدولة، ومدى التزامهم بها خاصة فيما يتعلق بإنفاذ العقود، وحقوق الملكية، وفعالية الشرطة والمحاكم، فضلاً عن احتمالية ارتكاب جرائم أو حدوث عنف في هذه الدول .

▪ **مؤشر السيطرة على الفساد (Corruption Control):**

وهو المؤشر الذي يعكس قدرة الدولة على مكافحة الفساد وعدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها إلى القضاء لمُحاسبتها، وعدم التواني في ذلك.

■ مؤشر جودة الأطر التنظيمية والتشريعية (Quality of Regulatory Framework):

وهو عبارة عن منظومة التشريعات القانونية التي تحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع، وتضمن سلامة وحقوق الافراد مهما كانت ألو انهم وتوجهاتهم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق القوانين المشرعة بما يضمن إرساء قواعد العدالة بين أفراد المجتمع، ويشمل هذا جودة القوانين والأنظمة والتشريعات واللوائح المتداولة والمتعارف عليها (World Bank, 2019).

بعد ما تم العرض للمقاييس والمؤشرات العامة والمختلفة للفساد التي يتم التعرف من خلالها أي النظم فاسدة أم لا... وكذلك بيان المؤشرات التي تعتمد عليها المنظمات الدولية في القياس، وعلى الرغم من تعددها؛ فإنه لا يوجد مقياس مستقل ومنفصل لقياس الفساد السياسي بصورة مباشرة وواضحة، كما تفتقر هذه المقاييس إلى ضبط المعايير التي تحكم قياس الظاهرة.

لذلك من الضروري وجود مؤشرات دقيقة وفعالة لقياس مدى انتشار الفساد السياسي وتقييم طرق قياسه. إذ تساهم هذه المؤشرات في تقديم صورة واضحة وموضوعية لحجم المشكلة، وتساعد في تطوير سياسات فعالة لمكافحته. وفيما يلي عرض لأهم المؤشرات التي من الممكن الاستناد عليها لقياس الفساد السياسي بصورة تكاد تكون مستقلة، ومنها التالي:

١. مؤشرات برتلسمان (BTI) الصادرة عن مؤسسة Bertelsmann Stiftung :

يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة برتلزمان ستيفتونج وهو عبارة عن مؤشر معني بتقييم وتحليل التنمية والتحول في الدول النامية، ويتم إصدار هذا المؤشر كل عامين منذ عام ٢٠٠٦، ويقوم المؤشر برصد عمليات التحول في الدول من خلال مجموعة من الخبراء لأجل حساب مؤشرين فرعيين هما:

المؤشر الأول : "مؤشر الحالة The Index status ، ويتضمن بُعدين هما (التحول السياسي الذي يقيس مسار الدولة للديموقراطية، والتحول الاقتصادي الذي يقيس مدى اتباع الدولة لنظام اقتصاد السوق الاجتماعي)، والمؤشر الفرعي الثاني هو "مؤشر الحوكمة The Index Governance" والذي يرصد قدرة الحكومة والقيادة السياسية للدولة على تفعيل عملية التحول والسيطرة.

ويوجد بداخل هذا المؤشر مجموعة من المتغيرات الفرعية متمثلة ثلاث مجموعات رئيسية هما :

- أ. الحوكمة: وتشمل (درجة الصعوبة، القدرة التوجيهية، كفاءة الموارد، خلق الإجماع، التعاون الدولي).
- ب. التحول الاقتصادي: ويتضمن (الاستدامة، الأداء الاقتصادي، الملكية الخاصة، الاستقرار النقدي والمالي، نظام الرفاهية، تنظيم الأسواق والمناقشة، مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية).
- ت. التحول السياسي: ويشمل (وحدة الدولة، المشاركة السياسية، سيادة القانون، استقرار المؤسسات الديمقراطية، التكامل السياسي والاجتماعي).

وتعتمد منهجية مؤشر برتلزمان في التحليل الخاص بالبيانات الواردة بها على الدراسات الاستقصائية التي يتم تجميعها وتبويبها من خلال ترجمة التقييمات المكتوبة إلى تقييمات رقمية وفحصها في عملية مراجعة متعددة المراحل، وتعمل على مقارنة عوامل التطور السياسي، ويتم تجميع البيانات في هذا التقرير من خلال حساب المتوسطات للدرجات الإجمالية المُعطاه لأبعاد التحول السياسي؛ إذ تُعادل كل درجة تحول متوسط درجة المعايير في كل بُعد تحليلي وتعتمد درجة المعيار على متوسط درجات المؤشر الموزونة بالتساوي مع المعايير الداخلية للمستوى، ويتم إعطاء قيمة لهذا المؤشر من (١-١٠)؛ حيث يمثل الرقم واحد أدنى درجة في هذا المؤشر، و ١٠ تمثل أعلى قيمة، متضمنة ثلاثة مستويات من الفئات المُستهدفة في هذا المؤشر. (Clark, 2019)

٢. مؤشر النزاهة الحكومية (Government Integrity Index):

يقيس هذا المؤشر مدى نزاهة الحكومة، بما في ذلك الشفافية في العمليات الحكومية ووجود آليات لمكافحة الفساد. يستخدم هذا المؤشر بيانات من مصادر متعددة، ويصنف الدول على مقياس من ٠ إلى ١٠٠. كما تتجلى أهمية مؤشر الشفافية والنزاهة في الحكومة كعوامل حاسمة في مكافحة الفساد السياسي.

٣. مؤشر الحوكمة العالمية (Worldwide Governance Indicators - WGI):

يقدم مجموعة من المؤشرات التي تقيس جوانب مختلفة من الحوكمة، بما في ذلك الفساد السياسي، هذه المؤشرات الفرعية متمثلة في: (الاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، وسيادة القانون، وجودة الأطر التنظيمية، والمساءلة والمشاركة والتصويت). ويتم قياس هذه المؤشرات من خلال منهجية وضع البيانات من أكثر من ٣٠ مصدرًا، بما في ذلك استطلاعات الرأي والتقارير الرسمية، ويقدم تقييمات على مقياس من -٢.٥ إلى +٢.٥. كما

يوفر صورة شاملة عن البيئة المؤسسية للدولة، ويبرز الترابط بين مختلف جوانب الحوكمة ومستوى الفساد.

يمكن القول إن هذه المؤشرات قد تسهم في توفير أدوات قياس دقيقة وفعالة ومستقلة لفهم وقياس الفساد السياسي. من خلال تحليل البيانات المستمدة من هذه المؤشرات، يمكن للحكومات والمنظمات الدولية تطوير سياسات فعالة لتعزيز الشفافية والنزاهة في الأنظمة السياسية والإدارية.

الخاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول إن تعقيد وتعددية هذا الموضوع؛ الفساد السياسي، تبرز من كونه ظاهرة متعددة الأبعاد تتجاوز البساطة في التعريف والقياس. تتأثر تصورات الفساد السياسي بالعوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية؛ مما يجعل من الصعب الوصول إلى تعريف موحد يمكن الاتفاق عليه عالمياً. هذا التباين في الفهم يؤدي إلى تحديات كبيرة في القياس، حيث تختلف المؤشرات والمعايير بناءً على السياق المحلي والجهات الفاعلة المختلفة.

علاوة على ذلك، تعتمد أدوات قياس الفساد السياسي على البيانات المتاحة والتي قد تكون غير دقيقة أو متحيزة، مما يزيد من تعقيد المهمة. استخدام مجموعة متنوعة من المنهجيات، والبيانات الثانوية، والتقييمات النوعية، يمكن أن يساهم كل ذلك في تقديم صورة أكثر شمولاً ودقة عن الفساد السياسي. هذا الإطار النظري يُظهر الحاجة إلى تبني نهج متعدد التخصصات والاستفادة من أدوات بحثية متنوعة لفهم وقياس الفساد السياسي بشكل أفضل؛ مما يساهم في وضع سياسات فعالة لمكافحته.

وربطاً بالاستفادة من مجالات التطور التكنولوجي يمكن طرح تساؤل هام مفاده إن؛ هل يساهم هذا التطور في محاربة الفساد أم لا؟ وسوف يتم توضيح الإجابة على النحو التالي من خلال الآتي:

نعم، التقدم التكنولوجي يمكن أن يلعب دوراً كبيراً في محاربة الفساد والفساد السياسي من خلال عدة طرق منها:

١. زيادة الشفافية: التكنولوجيا تساعد في زيادة الشفافية من خلال إتاحة الوصول إلى المعلومات بشكل أكبر. على سبيل المثال، يمكن استخدام منصات البيانات المفتوحة لنشر معلومات حول الإنفاق الحكومي والعقود العامة؛ مما يقلل من فرص الفساد.
٢. تحسين نظم المراقبة والمراجعة وتعزيز المساءلة: التقدم التكنولوجي يتيح تطوير نظم مراقبة ومراجعة أكثر فعالية ودقة. على سبيل المثال، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي

وتحليل البيانات الكبيرة (Big Data) للكشف عن أنماط غير طبيعية في الإنفاق الحكومي أو المعاملات المالية التي قد تشير إلى وجود فساد، تتيح التكنولوجيا إمكانية توثيق العمليات الحكومية والقرارات بشكل رقمي، مما يسهل عملية المساءلة لاحقاً. يمكن مثلاً استخدام منصات تقديم الشكاوى والمراقبة المجتمعية عبر الإنترنت لإشراك المواطنين في محاربة الفساد.

٣. تبسيط الإجراءات وتقليل الاحتكاك البشري: التطبيقات التكنولوجية مثل الحكومة الإلكترونية (E-Government) تساعد في تبسيط الإجراءات الحكومية وتقليل التفاعل المباشر بين المواطنين والمسؤولين الحكوميين؛ مما يقلل من فرص الفساد الإداري.

٤. تسريع تبادل المعلومات بين الهيئات: بفضل التكنولوجيا، يمكن للهيئات الحكومية المختلفة تبادل المعلومات بسرعة وكفاءة، مما يساعد في الكشف عن الأنشطة المشبوهة بشكل أسرع ويقلل من فرص الفساد.

٥. التوعية: التقدم التكنولوجي يساهم في نشر الوعي بأهمية مكافحة الفساد من خلال حملات التوعية الإلكترونية وبرامج التدريب عبر الإنترنت.

ومع ذلك، يجب ملاحظة أن التكنولوجيا وحدها ليست كافية للقضاء على الفساد. يجب أن تكون مدعومة بإرادة سياسية قوية، وإطار قانوني متين، ومجتمع مدني نشط. كما أن التكنولوجيا يمكن أن تُستخدم بشكل سيء إذا لم تُدار بشكل صحيح، مما يعني أن الاهتمام بالحوكمة الرشيدة لا يزال ضرورياً لضمان فعالية هذه الأدوات في مكافحة الفساد.

ومن خلال دراسة ما سبق توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في:

١. إنه لا يوجد إجماع واضح ومحدد من قبل الباحثين تجاه مفهوم الفساد السياسي؛ إذ تتعدد الزوايا التي ينظر من خلالها، وتتعدد طرق التناول له، وبذلك يصبح إيجاد تعريف متفق عليه أمراً صعباً، كما أن هناك الكثير من الأدبيات تناولت النظريات والمقاربات الفكرية التي من الممكن أن تعمل على إيضاح مستقل لأبعاد وركائز المفهوم خلال العقدين الماضيين بصورة كبيرة، واتضح من خلالها أن الفساد الإداري الذي يقوم به صغار الموظفين ما هو إلا جزء من الفساد السياسي الذي يكون على القمة، ومعظم التعريفات الموجودة في الأدبيات تستند بشكل أساسي، إلى تعريف الفساد العام.

٢. يمكن القول إن الفساد بصورة عامة يعني: إساءة استخدام السلطة الرسمية الممنوحة إلى الشخص سواء في المجال العام أو النفوذ أو التهاون في تطبيق النظام والاستقرار من خلال المحاباة، والإضرار بالمصلحة العامة، كما أنه يتم من خلال الخروج عن القوانين

والأنظمة، أو استغلال غيابهما؛ من أجل تحقيق مصالح سياسية، اقتصادية، مالية، تجارية.

٣. إن الفساد السياسي قد يعني استخدام النفوذ السياسي لشخص في النخبة السياسية أو حزب ما لتحقيق مصالح سياسية معينة؛ منها الإبقاء في مدة الحكم أطول فترة ممكنة، أو مصالح اقتصادية لبعض المنتميين إلى النخبة الحاكمة، ومن أهم صورته تزوير الانتخابات وشراء الأصوات الانتخابية، وتفضيل المنتميين إلى هذه النخبة في المصالح العامة ومساندتهم طوال الحكم، كما يتم ممارسته من قبل من هم في قمة الهرم السياسي، أو قمة السلطة التنفيذية، ومتخذي القرارات السياسية؛ بدءاً من رئيس الدولة مروراً بالوزراء وكبار المسؤولين، حيث تتمتع هذه القيادات بسلطات واسعة ليس في نطاق تطبيق القوانين نيابة عن الشعب فقط ولكن في صياغتها أيضاً.

٤. الفساد السياسي يعد النوع الأخطر كونه يُمارس من قبل قمة الهرم السياسي في الدولة، ويتعلق بالنخبة، كما لا تتضمن كل ممارساته دفع الرشى أو الأموال؛ فقد تكون المصلحة من أجل استغلال السلطة السياسية لتكديس الثروة الشخصية كهدف بذاته، أو تحقيق مزايا انتخابية، وممارسة المحسوبية السياسية لضمان البقاء في السلطة والمنصب السياسي أكبر فترة ممكنة. بوصف أن السياسيين الذين يقودون المؤسسات التي تحكم آليات تخصيص كل ما في الدولة من مؤسسات.

٥. توجد صعوبة وإشكال واضح عند قياس الفساد السياسي وتحديد أسبابه وتوابعه في الواقع، كونه ظاهرة غامضة ومستترة تسعى الأطراف المشاركة فيها إلى عدم الخروج إلى العلن، وبسبب السرية والكتمان هذه، أصبح من الصعب قياس الظاهرة ومعرفة انعكاساتها بصورة واضحة، مما يتطلب دراسات على درجة عالية من الاجتهاد المنهجي للتغلب على تلك الصعوبة الكامنة في الرصد والتحليل وبناء المنهجية المتكاملة له.

٦. توضح المقاييس والأساليب المستخدمة في قياس الفساد السياسي بشكل جلي الصعوبات الكبيرة في تعريف وقياس هذا المفهوم المعقد. ويعزى جزء كبير من هذه الصعوبات إلى غياب مؤشرات فعالة وموحدة لقياس الفساد السياسي. الذي أدى إلى تباين كبير في نتائج الدراسات والتقارير حول الفساد بين الدول؛ مما يجعل من الصعب مقارنة مستويات الفساد بدقة. يؤدي هذا التباين إلى اختلاف ترتيب الدول في المؤشرات العالمية للفساد؛ مما يعكس عدم تجانس المعايير المستخدمة في القياس.

٧. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر عدم وجود مؤشرات موثوقة على قدرة الحكومات والمنظمات الدولية في تطوير سياسات فعالة لمكافحة الفساد. على المستوى الاقتصادي، يسهم الفساد

السياسي في تعطيل نمو واستقرار وإضعاف المؤسسات الحكومية في هذه الدول؛ مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية واسعة على التنمية المستدامة والاستقرار السياسي. هذا يؤكد على الحاجة الماسة لتطوير أدوات قياس أكثر دقة وفعالية لتعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الفساد وتحسين الشفافية الحكومية على مستوى العالم.

التوصيات :

في سياق ما تقدم من نتائج من الممكن تقديم التوصيات التالية:

١. بناء إطار نظري شامل يتناول الجوانب المختلفة للفساد السياسي، مثل: الأسباب والعوامل المؤثرة، والآثار المترتبة، والطرق المختلفة لقياسه. يجب أن يكون هذا الإطار مرناً وقادراً على التكيف مع التغيرات السياقية.
٢. العمل على تطوير تعريف موحد للفساد السياسي يتم الاتفاق عليه من قبل الباحثين والممارسين. هذا يساعد في توضيح المفهوم ويسهل قياسه ومقارنته بين السياقات المختلفة.
٣. ضرورة دراسة كيف يؤثر السياق التاريخي والثقافي على فهم وقياس الفساد السياسي؛ حيث من الممكن أن توفر هذه الدراسة فهماً أعمق للكيفية التي تتشكل بها تصورات الفساد وتختلف عبر الثقافات والمجتمعات.
٤. الاعتماد على مناهج متعددة التخصصات لفهم الفساد السياسي، بما في ذلك الاقتصاد، والعلوم السياسية، وعلم الاجتماع، وعلم النفس. هذا من الممكن أن يساعد في الحصول على رؤية شاملة ومتعددة الأبعاد للظاهرة.
٥. تحليل الإشكالات المتعلقة بالمقاييس والمؤشرات المختلفة التي تعمل على قياس الفساد السياسي، من خلال تحسين تلك المنهجيات واستخدام مصادر أكثر شمولية وتميزاً والاعتراف بالتحيزات الثقافية مع مراعاة الفروق الثقافية في الحساب عند استخدام أدوات القياس المناسبة.
٦. يجب تطوير مؤشرات ومقاييس دقيقة وموثوقة لقياس الفساد السياسي. وأن تكون هذه المؤشرات قادرة على التقاط الجوانب المتعددة للفساد السياسي وتأخذ في الاعتبار التغيرات السياقية. وإتاحة البيانات المتعلقة بالفساد السياسي بصورة واقعية وشفافة من قبل المنظمات التي تعمل على رصد الظاهرة كذلك.
٧. زيادة الوعي لدى المجتمعات بخطورة الفساد السياسي على أمن واستقرار المجتمعات لما له من آثار سلبية في تحقيق الديمقراطية، وإفشال السياسات، والدعائم الأخلاقية للحياة

العامة والمجتمعات؛ فالفساد السياسي يمكن تمثيله بالسرطان الذي يتسبب في خراب المؤسسات والأمم.

قائمة المراجع مراجع باللغة العربية:

الكتب المترجمة:

جونسون ، مايكل (٢٠٠٢) : المسئولون العموميون والمصالح الخاصة والديموقراطية المستدامة : عندما تجتمع الأمور السياسية والفساد، في كيمبرلي آن إليوت (محرر)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

رزو ، سوزان (٢٠٠٠): الاقتصاد السياسي للفساد ، في كيمبرلي آن إليوت (محرر)، ترجمة ، محمد جمال إمام، دار الأهرام للنشر والترجمة، القاهرة.

لاكوم، بيبير (٢٠٠٩): الفساد: دراسة مفاهيمية، ترجمة: سوزان خليل، دار الهيئة المصرية للكتاب، مصر.

نويتن، كينيث، ديث، جان فان (٢٠١٥): أسس السياسة المقارنة، ترجمة عبدالسلام نوير، عبدالله الغامدي، ج ٢ دار جامعة الملك سعود للنشر

الكتب العربية:

عبد الغني، محمد (١٩٩٢): الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

عبدالرازق، صلاح عماد (٢٠٠٣): الفساد والإصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا.

مسعد، وآخرون (١٩٩٤): معجم المصطلحات السياسية، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، القاهرة.

الدوريات:

الأهدل، حسين محمد (٢٠١٦): الفساد السياسي: نظرة تحليلية، مجلة الجامعة الوطنية، ع ٩، سبتمبر ٢٠١٩ كلية الشريعة والقانون، جامعة الحديدة. ص ٢٠١

خواص، مصطفى (٢٠١٤): الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وآليات مكافحته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، القاهرة، ص ٤١

سليم، أحمد ، وآخرون (٢٠١٠): مؤشرات الفساد في الأقطار العربية: إشكاليات القياس والمنهجية، بحوث ومناقشات المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ص ٦٥.

عاشور، أحمد صقر (٢٠١٠): قياس ودراسة الفساد في الدول العربية، بحوث مقدمة إلى المؤسسة العربية الديمقراطية، بيروت ص ٤٦

عدنان، السيد حسين(٢٠١١): الفساد السياسي، المجلة العربية للعلوم السياسية ، عدد ٣١، مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/216890> . ص ص ٥-٤

قفقشة، معتز (٢٠١٩): الفساد السياسي: مقاربات في المنهج والمفهوم، عدد ٢٥، سبتمبر ٢٠١٩، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الخليل، فلسطين، ص ٤٧.

لليمام، محمد حليم (٢٠١١). ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح
(مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، بيروت . صص ٦٤-٦٦.
هلال، علي الدين (١٩٩٧): الفساد السياسي والبلاد المتخلفة ، دراسة مقدمة في ندوة بالمركز
القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، ص ٧.

بدر الدين، إكرام عبدالقادر (١٩٩٣): ظاهرة الفساد السياسي، مجلة الفكر العربي، مجلد عدد
٧١، معهد الإنماء العربي، مســـــــــــــــة تـرجع مـــــن

<http://hcraes.hamudnam.moc/droceR/866334>. ص٢٦.

الرسائل العلمية:

إدريس، محمد عبدالعزيز (٢٠١٧): مكافحة الفساد السياسي في أفريقيا: دراسة حالة الدول: جمهورية جنوب أفريقيا - كينيا - غانا، (رسالة دكتوراه منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، القاهرة.

إسماعيل، نزار (٢٠١٧): تأثير الفساد السياسي على التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر.

العيدي، محمد (٢٠٢٠): الفساد السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر ٢٠١٤-٢٠١٩، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، الجزائر.

النعيمي، عمر عبد الحميد (٢٠١٦): الجهود القانونية لمكافحة الفساد، رسالة ماجستير منشورة، جامعة تكريت، كلية الحقوق.

المراجع باللغة الأجنبية:

Book:

Adams, Walter. (1974): The Economics of Monopoly: Theory and Policy, Cambridge: Cambridge University Press.

Huntington, Samuel (1968) : Political Order in Changing Societies, New Haven: Yale University Press.

Periodical and Academic Journal:

Clark, Emily (٢٠١٩): Corruption Measurement and Its Theoretical Foundations: A Cross-National Perspective, International Journal of Governance.

Fjeld hanne and HegreArvard (2007): Political Corruption and Institutional Stability, in Studies in Comperative Development,(Oxford Univeresty, Vol.49, Iusses3, pp 4-6.

Habermas, Jürgen (1991):The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry Into a Category of Bourgeois Society” , Studies in Contemporary German, Studies in contemporary German social thought, Thired, Germany, MIT Press, PP-32

Jensen, M. C., & Mackling, W. H. (1976): Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. Journal of Financial Economics, Vol, 34, PP, 305-360. doi:10.1016/0304-405X(76)90026

Kawata, Junichi (2017): Comparing Political Corruption and Clientelism, USA, Routledge, PP 18-22.

Keating, Michae l (2007): Counting the Cost of the Culture of Corruption: A Perspective from the Field. Pacific McGeorge Global Business & Development Law Journal NO.20, P. 317

- Merton, R. K. (1938): Social Structures and Anomie; American Sociological Review, Vol, 35PP, 672-682.
- Stanusch, Stachowicz (2010): Organizational Immunity to Corruption: Building Theoretical and Research Foundations, USA, IAP, PP 112-113
- Szeftel, Morris (2008): Corruption and the Spoils System in Zambia, In: Michael Clark (Editor): Corruption, Causes, Consequences, and Control, p. 179
- Tanzi, V. (1998): Corruption around the world: Causes, consequences, scope, and cures, IMF Staff Papers, vol, 45, PP, 559-594.
- Thomas, Philip .A(1998):Political Corruption and the Law in the United Kingdom, Journal of Civil Liberties
- Varraich, Rothstein, Aiysha (2017); Making Sense of Corruption, USA, Cambridge University Press, PP 20-26.
- Vertsson, NubiaE (2013): Political Corruption and Electoral Funding: A Cross-National Analysis, International Criminal Justice, VOL, 23, Review, P.75.

Report:

Transparency International. (2023): Corruption Perceptions Index. Available at: [transparency.org (<https://www.transparency.org>).

UN (2001): Corruption Tool Kit of public power for private Gain that Hummers the public Interest, 2001, vol 112

World Bank Wide in A: World Governance Indicators, Available at: <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp>

World Justice Project.(2023):Rule of Law Index. Available at: (<https://worldjusticeproject.org>)